جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

خالد بوحجار

إشراف الأستاذ:

د. سليم حميداني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة	الجامعة	الصفة
نصر الدين لبال	أستاذ مساعد –أ-	8ماي 1945 قالمة	رئيسا
سليم حميداني	أستاذ محاضر –أ-	8ماي 1945 قالمة	مشرفا، مقرّرا
اليامين بن سعدون	أستاذ مساعد –أ-	8ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية في مرحلة

ما بعد الحرب الباردة

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور:

سليم حميداني على قبوله الإشراف على هذا العمل ونصائحه القيمة وإرشاداته التي مدني بها خلال فترة انجاز المذكرة، فجزاه الله كل خير، كما لا يفوتني تقديم الشكر لعضوي لجنة المناقشة؛ الأستاذين المحترمين لبال نصر الدين وبن سعدون اليامين، وأتشرف بعضويتهما وبتوجيهاتهما.

إهداء

الحمد لله؛

بعد سنوات من الدراسة، كُلل هذا الجهد بهذا ا لعمل،

فالحمد لله على فضله ا لكريم علينا، بالصبر والمثابرة لإكمال

هذا المشوار العلمي؛

واعترافا وتقديرا واحتراما وإجلالا، فإني أهدي هذا

المجهود الى الوالدين الكريمين، حفظهما الله ورعاهما،

وأمدهما بوافر الصحة وعظيم العافية.

خالد

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للنشاط الإنساني في الأزمات

المبحث الأول: حلقة المفاهيم في ثنائية الأزمات والعمل الإنساني

المطلب الأول: ماهية الأزمة: المفهوم والإرتباطات

المطلب الثاني: النشاط الإنساني: المفهوم والفواعل والتجليات

المطلب الثالث: طرح الأمن الإنساني

المبحث الثاني: النشاط الإنساني كمجال للتأطير النظري

المطلب الأول: النزعة الإنسانية والطرح الأخلاقي في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: الطرح الواقعي في إدارة الأعمال الإنسانية

المطلب الثالث: الطرح البنائي في فهم الاستجابات الإنسانية

الفصل الثاني: تنفيذ الأنشطة الإنسانية في مواجهة الأزمات لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

المبحث الأول: العمل الإنساني في الأزمات: إختلافات الطبيعة ومتطلبات الفاعلية

المطلب الأول: العمل الإنساني بعد الحرب الباردة بدلالة طبيعة الأزمات

الفرع الأول: الأزمات ذات المحتوى النزاعي

الفرع الثاني: أزمات الغذاء والكوارث

الفرع الثالث: أزمات الهجرة واللجوء

الفرع الرابع: الأزمات الصحية

المطلب الثاني: متطلبات فاعلية العمل الإنساني في مواجهة الأزمات

الفرع الأول –هيكلة التأطيـــــــــــــر:

الحياد والإستقلالية وعدم التحيز

الدعم المالي

الفرع الثاني –هيكلة التحرك ومجالاتـــه:

أعمال الإنقاذ والإغاثة

أنشطة الدعم اللوجيستيكي

بناء القدرات لمرحلة ما بعد الأزمات الإنسانية

المبحث الثاني: العمل الإنساني بين دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

المطلب الأول: العمل الإنساني في الأزمات كإطار لتحرك منظمة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في إدارة العمل الإنساني إبان الأزمات

الفصل الثالث: تنسيق الجهود المدنية العسكرية في الإستجابة للأزمات الإنسانية

المبحث الأول: بناءات التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية

المطلب الأول: التعريف بالتنسيق المدني العسكري

المطلب الثاني: أشكال التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية

المبحث الثاني: نحو فعالية أكبر للتنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية

المطلب الأول: دور المجتمع المدني العالمي

المطلب الثاني: دور التكنولوجيات الحديثة في فعالية الإستجابة المدنية العسكرية في مواجهة الأزمات الإنسانية

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة

ظلت الدوافع الخيرة للأفراد والمصالح التي تربطهم، إطارا مهما لسلوكهم تجاه غيرهم، على سبيل المساعدة والتكافل وتعزيز مجالات التعاون المختلفة وأنتقل هذا التوجه من المجتمع الواحد، ليتعداه إلى التعاون الخارجي، خاصة بفعل التطور التكنولوجي الذي حوّل العالم فعليا إلى قرية صغيرة، تحكمها حالة من الشبكية وتعقد المصالح وتخضع في عدد من جوانبها إلى مبادئ القانون الإنساني الدولي، ولأنّ هذا التطور المشار إليها ظل مقترنا بحدوث إضطرابات وأزمات كثيرة في مناطق مختلفة من العالم، تراوحت بين الصفة الطبيعية الناتجة عن الكوارث المناخية، والصفة الإنسانية المقترنة بتداعيات الحروب والنزاعات، وكذا الصفة الصحية التي صارت على مدار العقود القليلة الماضية محط الإهتمام الإعلامي، ومحل المخاوف، بما تتسبب فيه من أخطار وخسائر، وتهديد جدي لحياة ملايين الأفراد، وإضطراب في أنشطة الإنتاج والتبادل الدوليين، وكل هذه الأزمات إقتضت تكاثفا في الجهود الرسمية وغير الرسمية، ضمن بلورة للعمل الإنساني، وتنظيمه بهدف الوصول الى إستجابة فعالة، وتحقيق مستويات قصوى في كفاءة المساعدة والإغاثة، بما يسمح بإستيعاب آثار الأزمات، وتخفيف الأضرار المقترنة بها، ومن الواضح أنّ ذلك لا يتحقق إلا بإستغلال القدرات المتاحة البشرية والمالية والتقنية منها، وإحداث قدر من التنسيق بين كل الجهات الفاعلة في الإستجابة للأزمات الإنسانية على غرار المنظمات غير حكومية والسلطات المدنية والعسكرية.

-أولا : أهمية الدراسة

يأخذ موضوع التعامل مع الأزمات من ناحية البعد الإنساني حيزا من الاهتمام العالمي، والتناول الأكاديمي، ويحظى بأهمية تشمل ثلاث جوانب:

01- الأهمية العلمية: يعد موضوع العمل الانساني موضوعا محوريا على المستوى الدولي، خاصة في ظل الإنفتاح الإعلامي ودور التكنولوجيا في نقل البيانات والأحداث، وبما يتاح

للمجتمع العلمي من تراكم للمادة العلمية التي تتصل بالبعد الإنساني والتعامل ضمنه على مدار عقود، وكذا إسهامات الفواعل الرسمية وغير الرسمية في هذا الإطار، خاصة مع توفر قاعدة معرفية ونظرية، تهيكل هذا العمل وتطوره، وتقف على الإخفاقات والصعوبات التي يتعرض لها، مع تصورات لكيفية تطويره والإرتقاء به لأجل تحقيق الأهداف المبتغاة من ورائه.

02-الأهمية العملية : يشمل العمل الإنساني آلاف الأفراد، ويجري تغطيته ضمن إعتمادات مالية ضخمة، كما أنه صار مواكبة لأنشطة التطوير وجهود إحلال السلام، وضمن الإرتقاء بمضامين التعاون الدولي والتضامن الإنساني العالمي، وهو كذلك حيز للتوافقات الدولية ونشاط المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بل وصار يقتضي من المجتمع المدني والرأي العالمي أن يجعله في صدارة الأولويات، على قناعة من أن ذلك كفيل بإيقاف أنشطة الحرب، والإهتمام بالمضامين المختلفة للأمن الإنساني، والتي من بينها البيئة والصحة وبناء السلام، وتطوير التعاون الدولي.

-ثانيا- أسباب اختيار الموضوع:

إجتمعت مجموعة من الأسباب لإختيار هذا الموضوع، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

01-الأسباب الذاتية: تتصل هذه الأسباب بالرغبة الذاتية، في فهم موضوع التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية، وفهم العمل الإنساني على المستوى العالمي، وكذلك سبل تحقيق الإستجابة الفعالة في هذا الإطار، وذلك في إعتقادنا الشخصي يتحقق عبر تكاثف وتنسيق الجهود المدنية والعسكرية ومشاركة جميع الفاعلين في العمل الإنساني، وهو ما سنسعى للتثبت منه، ولا يتاح ذلك إلا عبر الإلمام بهذا الموضوع، والبحث فيه بعمق، ومعرفة الجهود المبذولة في عمليات الإغاثة الإنسانية على الصعيدين المدني والعسكري، وكيفية التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالإستجابة للأزمات الإنسانية.

02-الأسباب الموضوعية: تشمل هذه الأسباب التحول الحاصل على المستوى العالمي في إفراد القضايا الإنسانية إهتماما أكبر، خاصة مع إزدياد تأثير وسائل الإعلام ووسائط التكنولوجيا المختلفة، وقدرتها في التأثير على الرأي العام العالمي، ويضاف على ذلك بروز حيز التحرك المؤثر للفواعل من غير الدول، على غرار المنظمات غير الحكومية، وهو وضع يتجه على المستوى الأكاديمي بالدفع نحو إثراء هذا الموضوع، بدراسات تستوعب جهود التعامل مع مخرجات وآثار ما يشهده العالم من نزاعات، وأزمات بيئية وصحية وإجتماعية، والوقوف على الإخفاقات، ومكامن العجز في هذا الإطار.

ثالثا-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تغطية الأهداف التالية:

- فهم العمل الإنساني على المستوى العالمي، وفهم إمتداداته للقضاء على معاناة ملايين الأفراد؛

- التوسع في الإحاطة بأشكال المعاناة الإنسانية، وفهم مسبباتها، وجهود التعامل معها على نحو سريع وفعال؛

- التعمق بشأن التنسيق المدني والعسكري في التعامل مع الأزمات ذات البعد الإنساني؛

- الوقوف على نماذج لأشكال التعامل مع الأزمات الإنسانية، خاصة ضمن المنطقة العربية، على نحو يحيل إلى كيفية تشكيل إستجابات قوية وفعالة، تجنب الشعوب العربية تكرار المآسي، التي طالما عرفتها على مدار العقود الماضية، أو أن تقع ضحية لمخرجات الفشل الدولاتي، أو التدهور البيئي، أو إنهيار النظم الصحية.

رابعا-مجال الدراسة:

يشمل البحث في الموضوع ثلاث مجالات، يمكن التفصيل فيها على النحو التالي:

01-المجال المعرفي:

يتصل موضوع التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية بعد الحرب الباردة بدراسات السلام والنزاع، وكذا حقل الدراسات الأمنية، وذلك لإرتباطه بالبحث في الأوضاع غير

المستقرة، وسبل مواجهتها، وتجنيب الأفراد المآسي والمعاناة، وفي ذلك يسحب معه الأفكار المتعلقة بظاهرة التدخل، وكذا الأعمال الإنسانية، ودور الفواعل من غير الدولة، ومجال إدارة الأزمات والمخاطر، كما يشمل حقل صنع القرار، على ما يعنيه ذلك من وجود هيكلية ومخرجات وآثار، يقع على طالب العلاقات الدولية على نحو خاص، مسؤولية الإلمام بها، وضبطها تبعا لمقتضيات الموضوع.

02-المجال المكاني:

تتصل أبعاد الموضوع الجغرافية، بمجال وقوع الأزمات الإنسانية، والتي ظلت لعقود تقع ضمن نطاق جغرافيا البلدان المضطربة سياسيا، والتي تشهد نزاعات وحروبا أهلية، وذلك في إفريقيا وآسيا، وخاصة في مناطق الشرق الأوسط والبحيرات الكبرى، والساحل الإفريقي، إلا أنّ هذا المجال يتسع ليستوعب مناطق جديدة بفعل ظهور أشكال جديدة للأزمات والمخاطر، وما يتعلق بهما من معاناة لآلاف الأفراد، على غرار مشاكل الهجرة واللجوء، والتدهور المناخي، وكذا التعسر الإقتصادي لعدد من الدول، والذي أسفر عن وتيرة عالية للحركة القسرية للأفراد نحو أوروبا، وأيضا في الأمريكيتين، وحتى نحو أستراليا، وذلك طلبا لظروف حياة أفضل، ليواجهوا الغرق والطرد والحصار، وأشكال التضييق المختلفة.

03-المجال الزماني:

لأجل ضبط الموضوع أكثر، جرى التركيز على فترة زمنية محددة بنهاية الحرب الباردة، وتمتد إلى السنة الحالية(2021)، على ما شهدته هذه الفترة من أزمات وكوارث، وصعود لمجال العمل الإنساني، وتباينات بشأن كفاءة ذلك العمل في الحد من الآثار المدمرة التي تقع على الأفراد، ومن الواضح أنه على مدار قرابة الثلاث عقود تشملها الدراسة، ستكون دوما هناك نجاحات وإخفاقات، يتعين الوقوف عليها، لأجل تقييم مجال العمل الإنساني على نحو يقف على حقيقة الإرادة الدولية، في تثمين هذا العمل وجعله في صميم قيم التضامن الإنسانين وإعلاء حقوق الإنسان، والقضاء على كل أشكال الإضطهاد والتمييز،

خاصة وأنّ العالم يعيش عصر الفضاءات المفتوحة، والدور المتميز لمخرجات التكنولوجيا، ووسائط الاعلام والاتصال.

خامسا-إشكالية الدراسة:

تتمحور فحوى الدراسة حول موضوع التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكيفية تكثيف الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة في الإستجابة للأزمات الإنسانية، على غرار الدول والمنظمات غير الحكومية والسلطات المدنية والعسكرية، لغاية تحقيق الإستجابة المرجوة لحل الأزمة، ومن خلال هذه الإحاطة، فإنّ هناك إشكالية رئيسة تنتظم معها المادة العلمية للموضوع، ضمن التساؤل التالي:

كيف يمكن تحقيق استجابة فعالة تجاه الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بدلالة فواعل ومتطلبات العمل الانساني؟

تنضوي تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-فيما تتمثل الأزمات الإنسانية التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

-ما هو دور الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العمل الإنساني؟

-ما مدى كفاءة مسار تنسيق الجهود المدنية العسكرية في التعامل مع الأزمات الإنسانية؟

سادسا-الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية، والإحاطة بشتى جوانبها نطرح الفرضيات التالية:

يحتاج النجاح في التعامل مع الأزمات الإنسانية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى ثنائية القوة العسكرية والموارد المالية.

لتفنيد أو تأكيد الفرضية المعتمدة، يمكن مناقشة عدد من الإجابات الرائجة في أدبيات العمل الإنساني، والتي تتضمن قدرا من العلائقية بين الفعل الإنساني، وجدوى التحرك إزاء الأزمات، وهي الإجابات التي يمكن عرضها على النحو التالي:

-تتعامل الدول مع الأزمات الإنسانية عبر تنسيق الجهود مع كل الفاعلين في عملية الإستجابة للأزمات؛

-تقوم الأمم المتحدة بدور بارز في العمل الإنساني وتقديم المساعدات الإنسانية؛

-للمنظمات غير الحكومية دور فعال في عمليات الإغاثة وتحقيق الإستجابة الفعالة لمعالجة الأزمة؛

- الجهات العسكرية منوطة بدور فعال في عمليات الإغاثة الإنسانية والعمل الإنساني، نتيجة القدرة والتقنية المتطورة التي تملكها.

سابعا-مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في تنظيم المعلومات ومناقشة الإشكالية المطروحة على منهج رئيسي للدراسة، والذي يتناسب مع قدرات معالجة الموضوع، وهو في هذا السياق يتمثل في المنهج المقارن، عبر إثارة النقاش في مجالات التحرك الإنساني في الميادين المختلفة، التي تبرز فيها كفاءة هذا التحرك، ومن ذلك المقارنة بين الأدوار، وبين الفواعل، وأيضا المقارنة المتصلة بالسياقات الزمنية، كما أنّ ما توفره الهيئات والأجهزة المعنية بالعمل الإنساني من معلومات، وما تطرحه من إحتياجات، يجعل المقارنة إطارا مناسبا للحكم على قدرات النجاح وحدوده، بما يكفل التأكيد على النقائص وتثمين النجاحات، وفي جانب آخر فإنّ هناك إستعانة بالعرض التاريخي في تدقيق الوقائع، وكذا إثبات التحركات وزمنها ونطاقاتها، ويمثل المستوى الوصفي الإطار المناسب للدراسة مع ما يتبعه من تحليل ونقاش، له دور إيجابي في إثراء الموضوع، والتعامل مع الإشكالية الرئيسة، والخروج بنتائج تخدم الموضوع وتوضح جوانبه.

ثامنا-أدبيات الدراسة:

خلال الإعداد للمذكرة وجمع المادة العلمية المتصلة بالموضوع، تم الوقوف على جملة من الدراسات السابقة، التي كانت بمثابة السند والموجه في أجزاء مهمة من البحث، خاصة بالنظر لأكاديميتها، وتميز مضمونها، وهذه الأدبيات يمكن التطرق إليها فيما يلي:

01-المؤلف الجماعي باللغة الإنجليزية، والمعنون بـ: التفاعل المدني العسكري الفعال في عمليات السلام: النظرية والتطبيق، والذي ورد بمعطيات النشر التالية:

Gerard Lucius, Sebastiaan Rietjens, (Eds.), **Effective Civil-Military Interaction in Peace Operations : Theory and Practice**, (Germany **:**Berlin, Springer, 2016).

أتسم هذا المؤلف بمضمون ثري حول الموضوع، وبمناقشته لمسألة التنسيق العسكري المدني في الإستجابة للأزمات الإنسانية، وهو ما تم الوقوف عليه أيضا في الدراستين ضمن نفس السياق، بالتأكيد على ذلك التنسيق للإفادة في الموضوع، وهما:

مقال: راج رانا، **التحديات المعاصرة في العلاقة بين المدنيين والعسكريين: توافق أم عدم تكامل؟**، المجلة الدولي للصليب الأحمر، منشور بتاريخ: 2004/12/31؛

ومقال: رياض بوزرب، جمال منصر، **تنسيق الجهود المدنية العسكرية في العمل الإنساني المجالات والتحديات**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2021.

إنه ورغم ما تضمنته المراجع السابقة من تغطية للموضوع، غير أنها ركزت على جانب واحد في مجال التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية، وأقتصرت على تأكيد مسألة التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات، في حين أنّ الأمر يتعدى ذلك إلى نقاش الفواعل والأهداف، مسألة القوانين والتمويل وكذا ثقافة السلم والدعم الإنساني في ظل الفضاءات المفتوحة وثورة التكنولوجيا والإتصالات.

02-كتاب: جان إيجلاند، أديليو هارمر، آبي ستودارد، **أن تظل وتعمل: ممارسة جيدة للعاملين الإنسانيين في البيئات الأمنية المعقدة**، (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، 2011).

أكد هذا المرجع على أهمية التكاتف الدولي في الإستجابة للأزمات الإنسانية والتغلب عليها وتحسين أوضاع المتضررين بها، أو تجنيبهم تلك الأزمات من الأساس، رغم ثراء الكتاب على نحو واضح، غير أنه وقفنا على محدودية إنتشاره كمادة علمية، رغم صدوره عن الأمم المتحدة وبالتالي فإنّه كان أقرب إلى التقارير الدورية لهذه الهيئة التي لا تجد طريقها للتجسيد والإهتمام الدولي، كما أنّ الشأن الإنساني أوسع من أن يتم التطرق إليه

بمنظور رسمي وبإختزال وإختصار للأزمات الإنسانية وجرأة في تحديد المسؤوليات وتعيين الأهداف.

تاسعا–صعوبات الدراسة:

بالرغم من جاذبية الموضوع وكونه أحد المواضيع التي تتقاطع فيها مجالات عدة، في العلاقات الدولية وورودها ضمن الإهتمامات البحثية لطروحات السلام وثقافته والجهود المبذولة في ذلك، غير أنه كدراسة ومجال بحث، تواجهه جملة من الصعوبات لا تتعلق فقط بكون الإسهامات بشأن الموضوع هي من جهة واحدة في العالم المتقدم، خاصة صاحب الثقافة الأنغلوساكسونية، بما يطرح مسألة الحيادية والموضوعية وتجنب الطرح الاستعلائي كما أنه من بين الصعوبات الإستناد إلى المراجع باللغة الإنجليزية، هو القدرة على تدقيق المصطلحات وترجمتها إلى العربية، خاصة في ظل الاختصارات الشديدة المعتمدة.

من بين الصعوبات أيضا، والتي لا يمكن إخفاؤها هو الجو العام لإنجاز هذا العمل في ظروف إستثنائية، حرمتنا من الوصول إلى كثير من المراجع في المكتبات، نظرا لخصوصية الأوضاع تحت جائحة كورونا، ونظام التدريس الإستثنائي لهذه السنة، كما أنّ هذا الوضع أسفر عن إغراق بالمادة العلمية في كل ما يتعلق بالأزمات الصحية، وإختزالها حصرا في جائحة كورونا، بما غطى على أجزاء الموضوع الأخرى.

عاشرا: خطة الدراسة:

إعتمدنا في الإجابة عن الإشكالية تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للنشاط الإنساني في الأزمات، وهو ما يسهم في الإحاطة بالموضوع وإستجلاء جوانب الغموض فيه، كما يوفر للدارس القاعدة المفاهيمية والنظرية وهو ما يفيد في فهم تسلسل الموضوع فيما بعد؛

في الفصل الثاني الذي تمت عنونته بـ: تنفيذ الأنشطة الإنسانية في مواجهة الأزمات لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد تم التطرق فيه إلى مجال تنفيذ تلك الأنشطة وفواعلها

وركائز العمل الإنساني وذلك بالتركيز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفيه جرى التوسع بشأن الأزمات الإنسانية وسبل التعامل معها، مع تعزيز المضمون بالأمثلة والبيانات؛

في الفصل الثالث المعنون بـ: تنسيق الجهود المدنية العسكرية في الإستجابة للأزمات الإنسانية، فقد تمت إثارة النقاش والتحليل بخصوص هذا المسار الجديد في بيئة الأزمات الإنسانية وآليات التعامل معها وهو ما صار يحتم أن يتم المضي في التنسيق بين الجانبين المشار إليهما، على توقع نجاح أكبر، وتجنيب الشعوب مآسي الحروب والنزاعات وكوارث التدهور البيئي والتغير المناخي، أين يتعين على دول العالم وفواعل العلاقات الدولية بناء قدرة الإنذار المبكر والوقاية والجهوزية إزاء الأزمات الإنسانية.

الفصل الأول

الإطار المفهومي والنظري للنشاط الإنساني في الأزمات

الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للنشاط الإنساني في الأزمات

يعد النشاط الإنساني من أهم المجالات التي يقوم بها المجتمع الدولي بكل فواعله في الأزمات، حيث يعد من أبرز تجليات النزعة الإنسانية للقيام بالدور الفعال في الإستجابة للأزمات ومعالجتها حيث أن الغرض من دراسة النشاط الإنساني يرتبط بمحاولة إبراز دراسة واقعه وتجلياته من خلال الإحاطة بمفهوم النشاط الإنساني في الأزمات.

المبحث الأول: حلقة المفاهيم في ثنائية الأزمات والعمل الإنساني

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى ماهية الأزمة المفهوم والإرتباطات وإلى مفهوم النشاط الإنساني والفواعل والتجليات وسنتطرق الى طرح الأمن الإنساني.

المطلب الأول: ماهية الأزمة: المفهوم والإرتباطات

شكّلت نهاية الحرب الباردة مرحلة محورية في تاريخ العالم المعاصر، خاصة من خلال كونها إتسمت بإعادة بناء العديد من المفاهيم والتي من بينها مفهوم "الأزمة"، بإعتباره من المصطلحات الأكثر إستخداماً، خاصة وأنّ له صلة بالجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإنسانية، وهو مصطلح ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي ضمن كلمة ***Krisis***، والتي كانت تعني "نقطة تحول" بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض، وتُطلق للدلالة على حدوث تغيير مفاجئ في جسم الإنسان. [1]

يعرّف "أوران يونغ " ***ORAN YONG*** الأزمة بأنها "أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الإستقرار في النظام القائم إلى درجة غير عادية تزيد من إحتمال إستخدام العنف".[2]

يشير "روبرت نورث" ***Robert North*** إلى أن الأزمة الدولية عبارة عن:

([1])– سليم حميداني، **الإدراك وقرارات التدخل في الأزمات الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 14.

([2])- كمال حمّاد، ***النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية***، مقال على الانترنيت اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/17، على موقع: https://cutt.us/Ht166

تصعيد جاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، ويشير نورث إلى أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تجمّد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على إعتبارها إشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها. [1]

كما يعرف تشارلز هيرمان ***Charles Herman*** الأزمة ويرى أنها وضع يتسم بالعناصر التالية:

- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار.
- الوقت المحدود لصناعة القرار قبل أن يحدث تغيير في الوضع.
- مفاجأة صناع القرار بالحدث. [2]

في نظرنا يعد الباحث الذي قدم أدق وأشمل تعريف للأزمة،

يمكن إجمال أهم خصائص الأزمة فيما يلي:

1-خاصية المفاجأة: حيث تحدث بشكل مفاجأ غير مخطط له مسبقاً.

2-خاصية التهديد: إذ تهدد المصالح العليا والأمن القومي للدولة.

3-خاصية ضيق الوقت :حيث يكون الوقت المتاح لمواجهتها محدود وقصير في ظل شح المعلومات أو إنعدامها.

4-خاصية المخاطرة : حيث تفرض على صانع القرار ضرورة إتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية لمواجهة الأحداث. [3]

تتسم الأزمات بالديناميكية والنمو التدريجي، وذلك تبعا للظروف والأسباب والأطراف المعنية بها، وهي تبعا لذلك تمر بمراحل في تطورها:

([1]) – كمال حمّاد، ***النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية***، مرجع سابق.

([2])– مريم مخلوف، "**مفهوم الأزمة الدولية**"**The Concept Of The International Crisis** ، الموسوعة السياسية، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/fBTyg ،اطلع عليه بتاريخ 2021/06/03،

([3])- نفس المرجع.

01- مرحلة ميلاد الأزمة: في هذه المرحلة يبدأ صانع القرار يحس بخطر ما يلوح في الأفق، ولابد عليه التعامل معه ودرئه قبل تفاقمه وإنتقاله للمرحلة التالية.

02-مرحلة نمو الأزمة وإتساعها: هنا تبدأ الأزمة في النمو والإتساع مستمدة قوتها من محفزات داخلية وخارجية نتيجة عدم قدرة صانع القرار السيطرة عليها في المرحلة الأولى.

03-مرحلة نضج الأزمة: تعد هذه المرحلة الأخطر من عمر الأزمة فيها تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعمقها، مما يصعب السيطرة عليها وفي كثير من الأحيان تقف الأزمات عند هذه المرحلة لأسباب داخلية أو إقليمية أو دولية.

04-مرحلة إنحسار الأزمة: تأتي هذه المرحلة نتيجة لقدرة صانع القرار على إحتوائها وفق خطط مدروسة أي بداية للإنفراج.

05-مرحلة إنتهاء الأزمة: تأتي هذه المرحلة إذا تمت السيطرة على الأزمة، ومنعها من الوصول أو العودة إلى مرحلة النضج والثورة مجددا، وقد تصل إلى مرحلة الإختفاء عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها، أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها. [1]

يتداخل مفهوم الأزمة مع مفهوم الكارثة *Catastrophe /Disaster*، والتي هي حالة من الإضطراب، والوضع غير الطبيعي وغير المتحكم فيه، تبعا لما يرتبط به من خسائر غير مقبولة وغير محتملة، في الموارد البشرية والمادية، وتتعدد أسباب الكوارث، فتكون طبيعية مثل: الزلازل والفيضانات والحرائق الطبيعية، أو تكون بشرية مثل الأخطاء المهنية؛ وقد تكون صناعية ناتجة من استخدام معدات تكنولوجية، وأجهزة صناعية ذات تأثير سلبي. [2]

إن تحديد مفهوم الأزمة يدفع نحو مفهوم أكثر تداولا على الساحة الدولية المعاصرة وهو إدارة الأزمات، حيث أنّ الإدارة الرّشيدة للأزمة هي تلك الّتي تضمن الحفاظ على المصالح الحيويّة للدّولة وحمايتها وهي محاولة لإدارة ما قد يبدو مستعصيًا على الإدارة، والسّيطرة

([1])-مريم مخلوف، "**مفهوم الأزمة الدولية**"**The Concept Of The International Crisis** ، مرجع سابق.

([2])- محمد صلاح سالم، ***إدارة الأزمات والكوارث*** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2005). ص 99.

على ما قد يبدو متعذّرًا السّيطرة عليه أي أنها محاولة للتحايل على الخصم والتّأثير فيه، مصحوبة في نفس الوقت بمحاولة أخرى للتّحكّم في تطور الأحداث وتجنّب الأسوأ. [1]

المطلب الثاني: النشاط الإنساني: المفهوم والفواعل والتجليات

يعد النشاط الإنساني من أبرز تجليات القيم الإنسانية التي تجسد روح التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، أو عبر الإمتداد الى خارج الحدود بحكم الطبيعة البشرية المبنية على التعارف والتواصل والسمة الإجتماعية للإنسان، وعلى هذا النحو فإنّ النشاط الإنساني هو كل عمل يهتم بالمساعدة، وتقديم يد العون إثر ضرر معين سواء ناتج عن كارثة طبيعية أو ازمة بعد النزاع، أو أزمة صحية، ضمن الكل المعبّر عنه بالأزمات الإنسانية.

يتم هذا العون وتقديم المساعدة عبر ضوابط وقنوات رسمية وغير رسمية، حيث من الفاعلين في النشاط الإنساني الدول والمنظمات الدولية التي تعنَى بالمساعدات الإنسانية وتقديم العون على غرار الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وما يقدمه من أعمال جليلة إبان الأزمات، إضافة إلى تسخير القدرات العسكرية لمواجهة الأزمات الإنسانية، وهذا عبر ضوابط دقيقة للنئي عن إستعمال هذه الأصول في أغراض غير الأغراض المنوطة بها، وهي تقديم المساعدة والإغاثة والدعم لحل الأزمات الإنسانية.

يشير العمل الإنساني وفق تعريف الأمم المتحدة إلى "**إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، والحفاظ على كرامة الإنسان أثناء، وبعد الأزمات والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان بسبب الأخطار الطبيعية، وكذلك لمنع وتقوية التأهب عند حدوث مثل هذه الحالات**". [2]

([1])- حمزة بلحرش، **استراتيجية الحصار في إدارة الأزمات: الأزمة الخليجية منذ 2017**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020، ص23

([2])-سامية بن يحي، **العمل الإنساني في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة**، منشور بتاريخ 2020/08/20، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/19، متوفر على الرابط الالكتروني: https://cutt.us/zDGaD

يمر العمل الإنساني في الأزمات بمراحل عديدة تبدأ من نشوء الأزمة و إنتشارها حتى نهايتها و إنجلائها فبمجرد حدوث كارثة أو أزمة صحية أو نزاع ما تتظافر الجهود الدولية لحل هته الأزمة و الوقوف على تبديد ما تسفر عنه من خسائر مادية و بشرية و معنوية و يتجلى ذلك عبر عدة فواعل، فمنذ إنطلاق الأزمة وجمع المعلومات عنها يتم العمل بإستراتيجية محكمة و دقيقة للتخفيف من آثارها، والخروج منها بأقل الخسائر، فالعمل الإنساني يبدأ بجمع و تحليل المعلومات حول الأزمة، ومن ثمّ إعداد تقرير مفصل عن حجم الخسائر والإنتهاكات، ثم بلورة هذه المعلومات المتوفرة في شكل حلول سريعة وآنية عبر تجنيد كافة الفواعل في العمل الإنساني على رأسها الدولة المتضررة و المنظمات الدولية الإنسانية والمنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني و الأصول العسكرية وإمكانياتها،[1]واستخدامها للخروج بأقل الأضرار من الأزمة كما يراعي العمل الإنساني القانون الدولي الإنساني و العمل على تقديم المساعدات و الإغاثة دون التأثيرات السياسية أو الميول العسكرية أي مراعاة جانب الحياد و الإستقلالية و الشفافية في تقديم المعونة و المساعدات ثم إحصاء المتضررين من الأزمة و الخسائر المادية و الإنتهاكات الحقوقية للوقوف على سبل التكفل بها بطريقة سريعة وفعالة لإنهاء الأزمة، والخروج منها بأقل الخسائر و الأضرار.[2]

لقد إندرج العمل الإنساني ضمن بنية التنظيم الدولي الحديث فأحد مقاصد الأمم المتحدة التي نص عليها ميثاقها هو "**تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية**"[3]، وكان أول عمل للأمم المتحدة في هذا

([1])- مبادئ أوسلو التوجيهية، **مبادئ توجيهية بشان استخدام اصول اجنبية للدفاع العسكري و المدني في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث**،مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ،الأمم المتحدة ،نوفمبر 2008 ،متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.ifrc.org/docs/idrl/I814AR.pdf ،ص 2

([2]) -أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، متوفر عل الرابط الإلكتروني: https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mbdy-nsnyw/ ، أطلع عليه بتاريخ 18 جوان 2021

([3]) -ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول، المادة 01، فقرة 03.

المقصد في أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وساعدت المنظمة في تعميرها بعد ذلك[1]، ويعتمد المجتمع الدولي الآن على المنظمة في تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية نظرا لطبيعة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان مما يتطلب جهدا خارج قدرة السلطات الوطنية وخارج الجغرافيا الوطنية كذلك.

المطلب الثالث: طرح الأمن الإنساني

سيطر مفهوم الأمن القومي على الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية القرن العشرين. وركَّز مفهوم الأمن القومي على التهديدات ذات الطابع العسكري، وجعل الدولة هي المعنِي بالحماية والقائم بها في ذات الوقت، ولكن في تسعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات التي دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن هو الأمن الإنساني، يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تشمل إتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أنواع جديدة من التهديدات، فمع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة وما نتج عنها من تغير في حياة الأفراد والمجتمعات لم يعد التهديد قاصراً على الجانب العسكري بل ظهرت أنواع أخرى من التهديدات منها التغيرات المناخية والإرهاب والأزمات الإقتصادية والصراعات الإثنية [2].

تشمل المجموعة الثانية تعدد الفواعل الدولية، فلم تعد الدولة هي الفاعل والغاية الوحيدة للأمن، ولكن ظهر فاعلون جدد سواء على المستوى الداخلي أو الدولي باتوا يهتموا بالقضية الأمنية، وأنقسم الفاعلون تيارين تيار يعمل على خصخصة الأمن وأخر يعمل على أنسنة الأمن، ومن بين هؤلاء الفواعل الجمعيات المحلية ومراكز الأبحاث التي تهتم بالدراسات الأمنية، هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فنجد المؤسسات الدولية

([1])- بومدين أحمد بلختير، **حق الحياة البشرية: دراسة مقاصدية قانونية**، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2009 ,ص 113.

([2])-فارس محمد العمارات، **الأمن الإنساني في ظل العولمة**، عمان: الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص ص 57، 58.

سواء الحكومية أو غير الحكومية، كل هؤلاء الفواعل عملوا على تغيير مفهوم وغاية الأمن وركزوا على أمن الفرد باعتباره أولوية تؤدي لأمن الدولة، ومع ذلك لم يغفلوا الدور الأساسي للدولة سواء كانت فاعل أو معني بالحماية. [1]

ظهر مفهوم الأمن الإنساني لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1994م، لكن هذا لا يعن أن هذه كانت المرة الأولى التي يتم فيها التركيز على هذا المفهوم، حيث أولى عدد من العلماء اهتماما لأمن البشر قبل ذلك منهم أولمان وبوزان وغيرهم، لكن سياق الحرب الباردة والتركيز على القوة العسكرية والسياسية لم يتركا مساحة كافية للتركيز على هذا المجال.

على الرغم من مرور قرابة الثلاثة عقود على نشأة المفهوم، إلا أنَّه لا يوجد إتفاق على تعريف موحد للأمن الإنساني، ولكن هناك مساعي لتحديد مجاله، وفي هذا الإطار هناك وجهتا نظر: وجهة النظر الأولى هي وجهة نظر ضيقة تركز على التهديدات التي تهدد أمن الأفراد وتكون ذات طبيعة عنيفة مثل إنتهاكات حقوق الإنسان، أمّا وجهة النظر الثانية فهي توسع من نطاق التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني، فتركز على التهديدات التقليدية إلى جانب التهديدات البيئية والتنموية. وقد تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1994 هذا الإتجاه فوضع سبعة أبعاد لمفهوم الأمن الإنساني، والتي تتمثل في: [2]

-الأمن الغذائي ويعني توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء؛

-الأمن الصحي ويعني الخلو النسبي من المرض والعدوى؛

-الأمن البيئي ويعني الحصول على ما يكفي من الماء الصحي والهواء النظيف والشبكة الأرضية المتماسكة؛

-الأمن الشخصي ويتضمن الأمن من العنف والتهديدات البدنية؛

([1])- سامية جمال، "**الأمن الإنساني**"، الموسوعة السياسية، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/xaFos ، اطلع عليه بتاريخ، 31 /2021/05

([2])-نفس المرجع.

-الأمن المجتمعي ويتضمن أمن الهوية الثقافية؛

-الأمن السياسي ويتضمن حماية الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته. [1]

كما تبنى التقرير تعريفاً للأمن الإنساني هو: "**تحرير البشر من التهديدات الشاملة، واسعة النطاق، والتي تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر**".[2]

إنّ التعامل مع هذه التهديدات التي يبرزها مفهوم الأمن الإنساني ينتقل من مجرد المواجهة الأنية، إلى البحث عن الأسباب والنتائج، والتحرك من أجل القضاء عليها، ومفهوم الأمن الإنساني يختلف جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بمفهوم أمن الأشخاص، المرتبط بالليبرالية، وعليه ففي حين تقع الكفاية المادية ضمن مركز إهتمام الأمن الإنساني، فإن المفهوم ذاته يشتمل أيضا على الحاجات اللامادية، ليشكل كلا معنويا و نوعيا متكاملا أو بمعنى أخر، فإن الكفاية المادية ضرورية لكنها ليست كافية، ذلك أن الأمن الإنساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء الفيزيائي الإنساني، فهو مفهوم يقوم على صيانة الكرامة الإنسانية، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة، ويعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة و العمل على تجسيد تطلعات الأفراد و إيجاد النظم السياسية و الاجتماعية و البيئية والاقتصادية، العسكرية والثقافية التي تمنح معا الناس فرصة البقاء على قيد الحياة و كسب العيش و الكرامة. [3]

تعرّض الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة **كوفي عنان** عام 2000 في خطاب بعنوان "نحن البشر " للأمن الإنساني قائلا: "يتضمن إضافة إلى إنتفاء خطر الصراع، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، والتعليم، والرعاية الصحية، وإتاحة الخيارات للأفراد والحماية من

([1])-سامية جمال، "**الأمن الإنساني**"، مرجع سابق.

([2])-نفس المرجع.

([3])-الأستاذة نجية بلخثير، محاضرات مقياس: **المقاربات الحديثة للأمن ماستر 1**، دراسات أمنية و استراتيجية السداسي الثاني، متوفر على الرابط الإلكتروني : https://cutt.us/OZQEH ،ص 12

الفقر والخوف"، وحق الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي أساس أمن الإنسان. [1]

المبحث الثاني: النشاط الإنساني كمجال للتأطير النظري

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى النزعة الإنسانية والطرح الأخلاقي في العلاقات الدولية، وإلى الطرح الواقعي في إدارة الأعمال الإنسانية، وسنتطرق إلى الطرح البنائي في فهم الإستجابات الإنسانية.

المطلب الأول: النزعة الإنسانية والطرح الأخلاقي في العلاقات الدولية

تمثل النزعة الإنسانية Humanism حركة فلسفية وأدبية راجت في إيطالية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، وإمتدت منها إلى بقية بلدان أوروبا الغربية، وكانت من أهم عوامل إرساء العلم والثقافة المحدثين، والإنسانية هي كل دعوة موضوعها الإنسان، تؤكد فيه كرامته، وتجعله مقياس كل قيمة، وهي إشتقاق من Humanitas اللاتينية بمعنى تعهد الإنسان لنفسه بالعلوم التي بها يكون جلاء حقيقته كإنسان متميز عن سائر الحيوانات.

ولقد عززت الفلسفة العربية الإسلامية مع الكندي والفارابي وإخوان الصفا، العقل الإنساني بوصفه الأساس في بناء منظومة مفاهيمية تلبي حاجة الإنسان إلى تحديد صلته بالكون والعالم والحياة، وكذلك في بناء منظومة القيم الأخلاقية والإجتماعية والسياسية التي تنظم سلوكه، وتحدد الدور الذي يتعين عليه القيام به لتأسيس الجماعية الإنسانية الحقيقية التي يتوق إلى تحقيقها، وترسخ تيار العقل الإنساني مع أبي العلاء وأبي حيان التوحيدي. [2]

أرسى مفكرو عصر النهضة أسس النزعة الطبيعية التي تجعل الإنسان سيد مصيره بوصفه المقياس الوحيد الذي تحدد به جميع أنواع القيم الأخلاقية والإنسانية، فقد هاجم

([1])- الأستاذة نجية بلخثير، محاضرات مقياس: **المقاربات الحديثة للأمن ماستر** 1، مرجع سابق.

([2])-حامد خليل،" **ماذا تعرف عن النزعة الإنسانية؟**"، منشور بتاريخ:2016/09/19، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/02، متوفر على الرابط الإلكتروني:https://maktaba-amma.com/?p=676

ميكيافيللي مثلا في هذا المجال الكنيسة متهماً، إياها بأنها هي التي قادت الناس إلى التقليل مما يولونه من تقدير وإحترام لهذا العالم، ولقد إرتبطت النزعة الإنسانية بفكرة حرية الإرادة، ويعد إرازموس Erasmus (إرازم) (1536-1466م) رائد هذه النزعة، لدرجة أنه عارض مارتن لوثر لكونه أصر على أنه ليس للإنسان أي دور في خلاصه، وقد دان إرازموس الحروب، قائلا: «دع كل الناس يرفعوا أصواتهم ضدها... دع كل الناس يبشروا بالسلام ويصلوا من أجله في السر والعلن».[1]

إرتبطت النزعة الإنسانية بالفلسفة الوجودية، وذلك انطلاقا من جانبين:

-المذهب الإنساني المغلق ويمثله سارتر Sartre، ويهتم بالقيم الإنسانية والشخصية، وبتحقيق الوجود الإنساني الأصيل، أي أن الإنسان متروك لذاته، كما يريدها أن تكون، ويحقق في عالمه ما يستطيع من القيم؛

-المذهب الإنساني المفتوح، ويمثله هيدغر Heidegger، ويُعنى بالحياة الإنسانية بوصفها وجودا، والإنسان لا يخلق الوجود العام، وإنما يستمد منه وجوده البشري الخاص Existence ، ويصبح مسؤولاً عنه وأمامه فيما بعد. [2]

تبنت الماركسية تصورا للإنسانية يقوم على تحرير علاقات العمل القائمة على الإستغلال، بهدف الوصول إلى مجتمع بلا طبقات وهو شرط لا غنى عنه لبلوغ السعادة الحقيقية للبشر، وعلى هذا الأساس تنطلق الإنسانية الماركسية من البشر الواقعيين، وتتبع تطورهم التاريخي مرحلة بعد أخرى بغية كشف القوانين التي تحكم مسارهم، والشروط الاجتماعية – السياسية والاقتصادية، التي يتعين توافرها لتحريرهم وتحقيق تقدمهم. وبهذا فإن الإنسانية الحقيقية ترتبط بقوانين تؤدي إلى إزالة العلاقات الرأسمالية الاستغلالية بين الناس، وإحلال علاقات إشتراكية محلها. [3]

---

(1)- حامد خليل،" **ماذا تعرف عن النزعة الإنسانية؟**"، مرجع سابق.

(2)-نفس المرجع.

(3)-نفس المرجع.

المطلب الثاني: الطرح الواقعي في إدارة الأعمال الإنسانية

تمثل الواقعية توجها مهما في الربط بين الأنشطة الصادرة عن الدولة والمصالح المتوقع تغطيتها، تبعا لذلك وعلى هذا الأساس تحيل الأفكار الواقعية الإهتمام نحو تعظيم تلك المصالح، وإن لم يكن ذلك ممكنا فإنها تتجه الى تقليل الخسائر الواقعة على الدولة وحصر الخسارة الممكنة، ولما كان حدوث إضطراب أو أزمة تواجهها الدولة وتضطرها لإنفاق مالي وتجند بشري وإقامة تحالفات وتقديم تنازلات، فإن الواقعيين يرون أن من مصلحة الدولة تحييد الأخطار وتقليص الخسائر، بأن تتبنى الدولة مسار المساهمة في الأعمال الإنسانية. [1]

يبني الواقعيون تبريرهم لضرورة تكفل الدولة بالجانب الإنساني في الأزمات و الكوارث وإضطراب السير الحسن للأنشطة و العلاقات الدولية، في أن ذلك يبقى الدور المحوري لها بإعتبارها الفاعل الوحيد و المؤثر في العلاقات الدولية و أنها تفوق بنشاطها قدرات الأطراف دونها في أن تتكفل لوحدها بتلك الأنشطة، وفي جانب أخر فإن حضورها يفرض تأطير العمل الإنساني وفق إرادتها، وعلى النحو الذي ترتضيه ويجعل القوانين التي تصوغها نافذة وواجبة التطبيق، ولأنّ الواقعيين يحرصون على صورة الدولة فإنهم ينظرون الى مزاولتها للعمل الإنساني على أنه شيء إيجابي يعطي للدولة قوة التأثير، ويصنع لها مجالا للنفوذ[2] ويستوعب التبريرات الأخلاقية في سلوكها، وهم ينظرون الى ما تقدمه من مساعدات في مجال الإغاثة و العون الإنساني على أنه شيء غير مجاني، فهو بالإضافة الى النفوذ يقوي مكانة الدولة و قدرتها على التأثير و يعطي مسوغا لتواجدها في الأماكن المضطربة ومناطق التوتر أو النزاعات التي تستدعي العمل الإنساني.

([1])-Nayef R. F. Al-Rodhan, **Symbiotic Realism: A Theory of International Relations in an Instant and an Interdependent World**, Lit Verlag, 2007, p114.

([2])-يعد مفهوم النفوذ أحد المرادفات أو العناصر المرتبطة بمفهوم القوة ، وأحد أوجهها السياسية ، كونه يتعلق بتأثير طرف ما على طرف أخرى، مع ما يتبع ذلك من قدرة على الاجبار وتغيير السلوك قسرا. للتوسع في المفهوم أنظر: إسماعيل عبد الكافي، **الموسوعة السياسية الميسرة**، (القاهرة، دار عربية للنشر والتوزيع، 2010)، ص464.

يقيم الواقعيون صلة ما بين الأمن كأحد مقتضيات ووظائف الدولة و دورها في العمل الإنساني، بل يتم التشديد على أن تتولى الدولة حصرا تلك الوظائف حماية لأمنها من الإختراق و الجوسسة وأن تكون لها الرقابة الدائمة و العلم المسبق، كما أن حضور الدولة في هذا الشأن يحميها من كل تشويه أو إضرارا بصورتها حيث يتعين أن تشرف على مضامين الإنفاق و شبكات العمل و المعلومات المتداولة و في الإطار ذاته يستغل الواقعيون النشاط الإنساني في تمكين الدولة من التواجد في المناطق المهمة لمصالحها تحت المبررات الإنسانية، سواءا كان ذلك ضمن ما يسمى أعمال التدخل الإنساني أو مواكبة الجهود الدولية في ذلك و عدم تهميش دورها، وتعتبر الواقعية الجديدة من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي lhomo economicus في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور وتفهم الفواعل كفواعل ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. تتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها. [1]

يؤمن الواقعيون بأن على الدولة أن تتواجد ضمن الجهود الإستباقية في مواجهة الأخطار و تجنب إنتقال الفشل الدولاتي إليها و أن تتأثر بنيتها الاقتصادية أو بنيتها البشرية بتبعات الأزمات الإنسانية، وعلى هذا النحو فإن العمل الإنساني و الإنفاق المواكب له يصير لازمة لتفكير صانع القرار في تبرير الإسهام الإنساني للدولة في التعامل مع الأزمات و الكوارث حيث أنه بحساب تكلفة الخسارة و الربح يرى الواقعيون أن حماية أمن الدولة أولوية قصوى و مواجهة الخطر خارج حدود الدولة إنما يقعان في صميم المبرر الدفاعي[2]، وعلى هذا الأساس فإن إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية و عدد من الدول الكبرى خاصة

([1])- منعم خميس مخلف، " **الواقعية الجديدة والعلاقات الدولية : الافتراضات والتصنيفات والأسس–رؤية تحليلية** "، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 59، ص ص، 213_236.

([2])-محمد عقيل وصفي، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 1، (2015)، ص ص 99_118.

على اللاجئين يحيد كثيرا من الأخطار التي قد تتعرض لها، غير أن الواقعيون يرفضون أن تتحمل الدولة لوحدها عبء الأزمات الإنسانية و إنما يجدر وضوح الأدوار و تقاسم الأعباء قبل التفكير في تقاسم العوائد و هو الطرح الذي يؤكده التعامل الدولي مع أزمة اللاجئين السوريين 2015-2021 و أيضا المشاكل الناجمة عن الإحتباس الحراري و التغير المناخي و إضطراب الأوضاع الإقتصادية في عدد من الدول الفاشلة و المنهارة .

ينبني الطرح الواقعي في التعامل مع الأزمات الإنسانية و استحضار دور الدولة فيها على حسابات براغماتية و تقدير الأخطار، غير أنه يعاني في الغالب من سوء الإدراك و غياب الإعتبارات الأخلاقية تحت ضغط المصلحة الوطنية، و هو ما يمكن ملاحظته ضمن حالات الإهمال الإنساني و غياب التكفل بملايين الأفراد، سواءا كان ذلك بإعتبارهم مهاجرين أو لاجئين أو ضحايا أعمال العنف، وفي جانب أخر فإن التوافق الذي قد يحدث بين الدول خاصة في شأن إنسجام المصالح و التنازلات المتبادلة لا يتعامل معه الواقعيون بوضوح و مسؤولية و يبررونه بأولوية المصلحة الوطنية، التي تتراجع معه الإعتبارات الإنسانية و هو ما يمكن ملاحظته بإثارة قضايا حقوق الإنسان في الصين و روسيا و بإزدواجية المعايير في التعامل مع معاناة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، خاصة عندما تم الربط بين الجانب الإنساني و ضرورة أن يخضع هؤلاء أي الفلسطينيون لتسويات مجحفة مع سقوط حقهم في التعويض و العودة و ملكية أراضيهم.

يسعى الواقعيون الى توظيف وسائل الإعلام في صناعة الصورة النمطية للدولة إزاء التعامل مع الأزمات الإنسانية مع تثبيت قيم التفوق والتميز الغربي وينظر الى ذلك على أنه إحدى عناصر القوة الناعمة والذكية التي لها دور في التأثير على أعمال التفاوض والإتفاقيات والتعاون الدولي، وبالمقابل التضييق على ما يخالف تلك الصورة النمطية ضمن كل ما يكشف أعمال الإحتيال أو التجسس أو الإستغلال أو الوعود غير الحقيقية أو الأنشطة غير المكتملة أو الإنسحاب دون إكمال الإلتزامات الإنسانية.

المطلب الثالث: الطرح البنائي في فهم الإستجابات الإنسانية

واكبت البنائية التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة ووقف منظروها على حجم الفوارق في الأمن والنمو والكفاية، والحصول على المستلزمات الأساسية للحياة بين شعوب العالم، وساهمت مضامين الصورة عبر وسائل الإعلام ومخرجات الثورة التكنولوجية في إظهار الأمر على نحو أعمق وبشكل متاح لدى ملايين الأفراد، ولإن هناك ميلا لإعادة تعريف الأفراد لأنفسهم وإنتماءاتهم، دافع البنائيون عن مفهوم الهوية والنسيج الإجتماعي والمطالب المجتمعية، وطرحوا فكرة العمل الإنساني كمرحلة لاحقة لذلك الفهم. [1]

يؤمن البنائيون أن كل فرد يقوم بتعريف ذاته كأول إستجابة لوجوده في المجموعة ثم يقيم صلات الإرتباط مع أفراد المجموعة إنسجاما مع وعيه بذلك الإرتباط، فتنشأ عواطف القرب و الكره و الشعور بالتميز و كذا الإحساس بالتضامن وتقدير المعاناة[2]، ولأنّ الظروف الدولية رسّخت مضامين حقوق الإنسان، والحس بالعيش المشترك، ودعّمت وسائل الإعلام ذلك، فإنّ المنطلق لتبرير العمل الإنساني هو إنسانية الأفراد وتحضرهم، ونبذهم للعنف وإعتقادهم بالمساعدة المتبادلة ورسم صورة البطل، و تخفيف معاناة الضحية ممزوجة بالإعتبارات العاطفية، ولإن كل ذلك يجري في تفاعلات دون الدولة فإن للمجتمع المدني المحلي و العالمي الدور الأبرز في ذلك.

يربط الطرح البنائي بين إظهار الصور السلبية للأزمات ذات البعد الإنساني و سرعة الإستجابة في التعامل معها عن طريق تكثيف الضغط و كثرة التداول و تحديد المسؤوليات بما يشكل عبئا على الجهات الرسمية و يجبرها على التحرك، حفاظا على صورتها الإيجابية لدى مواطنيها، وأمام ما يسمى الضمير العالمي، ويعمل الربط بين العامل الهوياتي وأحاسيس

([1])-مروة فكري، **مدخل إلى العلاقات الدولية: أزمة العولمة وآفاق العالمية**،(القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2021)، ص249.

([2])- يوسف الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، (لبنان : بيروت، منتدى المعارف، 2013) ، ص ص101،102.

التضامن لتسريع إجراءات التدخل والمساعدة[1]، ويمكن ملاحظة ذلك فيما لقيه المهاجرون واللاجئون المسيحيون خاصة الأرمن من تكفل من طرف الدول الأوروبية بشكل يختلف عن اللاجئين المسلمين، ففي الوقت الذي حظي فيه المسيحيون بالتكفل الكامل و الإقامة و الجنسية وفرص العمل، فإن غيرهم لم ينل ذلك بل على العكس عانوا من التمييز و العنصرية و التضييق.

إنّ فاعلية العمل الإنساني في نظر البنائيين يجدر بها أن تدخل في الإعتبار الإنسجام الثقافي بين المجموعات البشرية المتأثرة بالنزاع من جهة، و المجموعات التي ينظر إليها أنها مصدر للمساعدة أو مقصد للعيش، فالإنقسام المذهبي في العراق و سوريا وضع ضوابط على العمل الإنساني فالجزء المحسوب على الشيعة يتدبر إحتياجاته من طائفة أو من دولة راعية هي إيران فيما الجزء المحسوب على السنة محسوب أكثر على تركيا السنية و لهذا وفق الرؤية البنائية، فإن مشاكل الهجرة و اللجوء و المعاناة الإنسانية لملايين الأفراد ليست سوى شكلا من أشكال التنافس بين القوى الإقليمية ذات الرمزية التاريخية أو المذهبية، وفي إطار مشابه يمكن فهم نمط العلاقة بين الإتحاد الأوروبي، وتركيا على أنها في ظاهرها تنسيق للجهود الإنسانية ، إلا أنها في العمق إستحضار لأحداث تاريخية وصور للتهديد الحضاري، أو العنصرية الدينية، بل أنه يمكن فهم ذلك في نموذج معاناة المهاجرين على حدود الولايات المتحدة الأمريكية وفق ثقافة الإستعلاء و التفوق للعنصر الأبيض الذي يبرر إجراءات المنع من الوصول الى أراضيه عن طريق الجدران العازلة و فصل الأبناء عن عائلاتهم و إطلاق الرصاص على المتسللين، و الترحيل الجماعي لألاف المهاجريين دون إحترام للإجراءات القضائية. [2]

([1])- الوليد أبو حنيفة، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020)، ص ص 135-137.

([2])- سليم حميداني ومريم فلكاوي، **ظاهرة الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء : المعاناة والحلول**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي : **ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 06 و07 نوفمبر 2019.

يمكن من خلال الطرح البنائي الوقوف على تفاوت القيمة والتعامل ليس فقط بشأن الإستغلال والمنع، وإنما المبالاة بحياة الأفراد ومعايشة ما يعانونه ومن ذلك سكوت المجتمع الدولي وإهماله لمعاناة الروهينغا، وما يتعرضون له من تعسف وتهجير كما أن ألاف الأفراد يموتون سنويا، في الصحراء ومياه البحر الأبيض المتوسط غرقا، دون أن تتحرك الدول على نحو فعال بل إنها تجرم مساعدة المهاجرين واستقبالهم، وبالتالي محاولة إيصال رسالة الرفض لهم بشكل مباشر. [1]

رغم تأكيد البنائية على عناصر الهوية والصورة في فهم العمل الإنساني إلا أنها لا تقدم إسهاما واضحا بشأن أزمات التدهور المناخي و المجاعة و الأزمات الصحية والكوارث الصناعية، إلا ضمن أجندة القوى الكبرى ومفهوم سياسة المانحين التي تسوق لتلك في صورة المساعدة دون الإعتراف بمسؤوليتها عن تلك الأوضاع المتردية خاصة في الإضرار بالتوازن المناخي والعدالة المناخية والتنمية المستدامة، وكيف أنها تجعل المتطلبات الصحية والأمن الغذائي في العالم ضمن الأعمال التجارية ذات الربح الواسع، ولا تفصلها حتى في أنشطة المساعدة الإنسانية عن مسائل النفوذ والاستغلال، ويعول في هذا الإطار على مخرجات الثورة التكنولوجية في الدفع بالأفراد نحو كشف هذه الممارسات التي تقترب في أوجه منها من الأعمال الاحتيالية، التي يذهب ضحيتها ملايين الأفراد في مناطق النزاع والتدهور المناخي والفشل الاقتصادي، وهناك أمثلة كثيرة في اليمن والصومال والبحيرات الكبرى والساحل الإفريقي، وميانمار وأفغانستان وغيرها. [2]

([1])- سليم حميداني ومريم فلكاوي، **ظاهرة الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء : المعاناة والحلول**، مرجع سابق.

([2])- نفس المرجع.

الفصل الثاني

تنفيذ الأنشطة الإنسانية في مواجهة الأزمات لمرحلة ما بعد الحرب البلردة

الفصل الثاني: تنفيذ الأنشطة الإنسانية في مواجهة الأزمات لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

سنتطرق في هذا الفصل المعنون بتنفيذ الأنشطة الإنسانية في مواجهة الأزمات والمقسم إلى مبحثين إلى العمل الإنساني في الأزمات بين إختلافات طبيعة الأزمات ومتطلبات الفاعلية، كما سنبرز دور الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العمل الإنساني.

المبحث الأول: العمل الإنساني في الأزمات: إختلافات الطبيعة ومتطلبات الفاعلية

إن الأزمات تختلف بإختلاف مسبباتها و طبيعتها و مجال إنتشارها، ولذلك فإن العمل الإنساني أيضا يختلف في كيفية تجسيده حسب إختلاف طبيعة الأزمة وسنتطرق في هذا المبحث المعنون بالعمل الإنساني في الأزمات: إختلافات الطبيعة ومتطلبات الفاعلية الى أنواع الأزمات و كيفية التعامل معها بإختلاف طبيعتها من أزمات ذات محتوى نزاعي و أزمات الغذاء والكوارث وأزمات الهجرة واللجوء والأزمات الصحية وسنبرز متطلبات فاعلية العمل الإنساني في مواجهة هته الأزمات ذات الطبيعة المختلفة وذلك بالتركيز على هيكلة التأطير في تجسيد العمل الإنساني من خلال التركيز على الحياد والإستقلالية والشفافية والدعم المالي كما سنتطرق الى هيكلة التحرك و مجالاته من خلال التركيز على أعمال الإنقاذ والإغاثة وأنظمة الدعم اللوجستيكي وبناء القدرات لمرحلة ما بعد الأزمة.

المطلب الأول: العمل الإنساني بعد الحرب الباردة بدلالة طبيعة الأزمات

الفرع الأول: الأزمات ذات المحتوى النزاعي

شهد العالم بعد الحرب الباردة بروز عدة نزاعات في كثير من أنحاء العالم، فمنذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية عامنا هذا الموافق لسنة 2021، و طوال هته المرحلة الممتدة لثلاث عقود كثرت النزاعات خاصة في الشرق الأوسط و إفريقيا، فمن الحرب سنـــــــة 1991

و الحصار الذي فرض على العراق، إلى سنة 2003 وتدخل التحالف الدولي لإسقاط نظام صدام حسين، ما ولد أزمة إنسانية ودمار أثر بشكل ملحوظ على الشعب العراقي وحقه في العيش الكريم، فنتج عن هذا التدخل المنظوي تحت حجة نزع أسلحة الدمار الشامل أزمة إنسانية لا تزال آثارها على العراق مما إستوجب على العالم العمل على إيجاد حلول للخروج بالعراق من عنق الزجاجة، والقضاء على ما خلفه هذا التدخل السافر من دمار وتردي مستوى المعيشة، ونقص الغذاء وإثارة النعرات الطائفية بين السنة والشيعة والأكراد.

تمحور العمل الإنساني في العراق منذ حرب سنة1991 في بعض ما تقدمه البلدان العربية من دعم اقتصادي وسياسي للنظام العراقي و شعبه، وبالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف لفك الحصار، فنتج عنه أن قدمت الو م أ صيغة عملية تتمثل في النفط مقابل الغذاء، ولكن لم يكن هناك عمل إنساني واضح من طرف المنظمات غير الحكومية والجهات غير الرسمية، الى أن جاء الإجتياح سنة 2003 وما خلفه من أزمة إنسانية، تمثلت في إنهيار النظام السياسي و إنفلات أمني وتشريد الملايين وإنهيار البنى التحتية، ونقص الغذاء والأدوية وألاف القتلى، والتفجيرات العشوائية التي راح ضحيتها الألاف من المدنيين، وإنسحاب كل المنظمات الدولية العاملة في العراق بعد إندلاع الحرب سنة 2003، ماعدا اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد وهي المنظمة الإنسانية الدولية الوحيدة التي قررت الإستمرار في العمل في العراق بعد اندلاع الحرب" [1]، كما أنّ المنظمات الإنسانية أصرت على ضرورة إبقاء العمل الإغاثي بعيدا عن رقابة العسكريين، في حين تبدي الولايات المتحدة الأمريكية حرصا شديدا على الإشراف على أي تحرك يضفي على تدخلها لمسة إنسانية، تساهم في التغطية على وضعها كقوة غازية لدولة ذات سيادة وهذا ما يمثل عقبة أمام المنظمات الإنسانية." [2]

---

[1]– محمد شريف ،" **مأزق العمل الإنساني في العراق**" مقال منشور بتاريخ 2003/03/28 ،https://cutt.us/RkEWi ،اطلع عليه بتاريخ 2021/06/01

[2]–نفس المرجع.

تمثل الأزمة السورية المستمرة منذ مارس 2011 أحد أسوأ الأزمات الإنسانية في العصر الحديث، بما شهدته من دمار شامل لسوريا، وأدت الى تدخل روسي في سوريا لقمع المعارضة، ورغم ذلك لم تصل أطراف النزاع الى أي حل، وأضطر معها المجتمع الدولي الى التدخل عبر القنوات الرسمية وعبر القنوات غير الرسمية كالمنظمات غير الحكومية الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها لبلورة الجهود الإنسانية وتقديم المساعدات، و الإغاثة للمتضررين ولكن مع التحيز الواضح لدعم نظام بشار الأسد من طرف روسيا وجدت المنظمات غير الحكومية صعوبة كبيرة لتجسيد العمل الإنساني و جهود الإغاثة و المساعدات الإنسانية للأطراف المتضررة، والتي يعتبرها النظام السوري خارجة عن القانون و إرهابية مما يصعب من تقديم المساعدات.[1]

بالنسبة لليبيا فإنّ إنهيار النظام الليبي، وتدخل الناتو في ليبيا أجج من الصراع بين مختلف طوائفه حيث أن ليبيا تسودها الطبيعة القبلية ولا يزال الصراع مستمر والإنفلات الأمني كذلك، مما أدى الى نشوء أزمة إنسانية أدت الى نقص الغذاء والمياه والهجرة واللجوء وعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، فالمجتمع الليبي اليوم يتخبط في إنعدام الأمن، وقد بذلت جهود دبلوماسية جزائرية ومَصرية لإيجاد حلول توافقية بين أطراف النزاع للخروج بليبيا من الحرب الأهلية وإنعدام الأمن، ولكن دون جدوى وكذلك تجسدت على أرض الواقع عدة جهود إنسانية متمثلة في تقديم المساعدات، وحماية المدنيين والتكفل باللاجئين الفارين من الحرب ولكن بمستوى متدني وضعيف نظرا للتدخلات الأجنبية في ليبيا، ودعم طرف على حساب الطرف الأخر، مثل التدخل التركي المباشر في ليبيا عسكريا، كما أنّ وجود أعداد من المرتزقة هناك، ساهم في تدهور الوضع الأمني أكثر، وخلق أزمة إنسانية غير مسبوقة.

-[1] Human Rights Watch,**Rigging the System :-Government Policies Co-Opt Aid and Reconstruction Funding in Syria** , Posted on June 28, 2019 seen on June 22, 2021 Available at the link : **https://www.hrw.org/report/2019/06/28/rigging-system/government-policies-co-opt-aid-and-reconstruction-funding-syria**

تبرز أيضا الأزمة الإنسانية في مالي والتدخل المباشر لفرنسا عسكريا في المنطقة، مما أدى بالجزائر الى بذل جهود دبلوماسية كبيرة لإحتواء الوضع عبر مقاربة تنموية ونبذ كل أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة، ونتج في مالي أزمة إنسانية أدت الى كثرة القتلى واللاجئين وأدت إلى الهجرة إلى الدول المجاورة، وضعف إقتصادي كبير فالعمل الإنساني في مالي معظمه يمر عبر القنوات الرسمية وخاصة من جانب الجزائر بحكم الجوار بينما المنظمات غير الحكومية شبه غائبة في تقديم المساعدات.

الفرع الثاني: أزمات الغذاء والكوارث

تسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية في إحداث أزمات غذاء ومجاعة حيث إستنادا الى تصريح **أونطونيو غوتيريش** الأمين العام للأمم المتحدة فإن 130 مليون شخص قد يدفعون الى حافة المجاعة مع نهاية 2020، علاوة على 690 مليون شخص يفتقرون أصلا إلى الطعام الكافي، وفي الوقت نفسه لا يستطيع أكثر من 3 بلايين شخص تحمل تكاليف اتباع نظام غذائي صحي. [1]

فما تسببه الحروب والصراعات والكوارث يجعل من مناطقه مناطق منكوبة، تعاني من نقص الغذاء كما حدث في اليمن بسبب الحرب أزمة إنسانية كارثية تسببت في ملايين ممن أصابتهم المجاعة وهذا ما أدى إلى بذل جهود حثيثة من طرف الأمم المتحدة متمثلة في منظمة الأغذية والزراعة لإحتواء الوضع الكارثي في اليمن، وكذلك مكتب الشؤون الإنسانية.

تضاعف عدد الكوارث المسجلة على مدى العقدين الماضيين، من زهاء 200 كارثة إلى ما يربو على 400 كارثة في السنة، وكان 9 من بين كل 10 من هذه الكوارث يتعلق بالمناخ، وتشير التوقعات الحالية المتعلقة بتغيير المناخ إلى أن هذا الإتجاه أخذ في الإستمرار وأن الظواهر الخطيرة المتعلقة بالطقس ستغدو أكثر تواترا وأشد تقلبا، وتزداد حدة

---

[1]–يوم الأغذية العالمي، نشر بتاريخ 16 أكتوبر 2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/YIOR7، اطلع عليه بتاريخ 2021/06/04

أنماط الجفاف والتصحر أيضا، وإضافة إلى ذلك، يتنامى الضعف أيضا في كثير من البلدان، ويؤدي تزايد التحضر، بما في ذلك إزدياد تجمعات السكان في مستوطنات حضرية عشوائية وغير آمنة، وفي المناطق الساحلية المعرضة للخطر، إلى جانب الفقر، وإنتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وعدم إيلاء الإهتمام الكافي إلى الأنماط الخطيرة المتغيرة، يدفع بالمزيد من السكان إلى أماكن معرضة للكوارث." [1]

الفرع الثالث: أزمات الهجرة واللجوء

هناك عدة أسباب لهجرة الأشخاص من بلدانهم الأصلية ومنها بسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية التي تخلفها فيضطر الكثير من الأشخاص للهروب والنئي بالنفس عن الخطر، ورغبة في حياة أفضل.

تحظى حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بالحماية من قبل القانون الدولي، بغض النظر عن طريقة وصول هؤلاء إلى بلد ما، أو سبب ذلك، ولهؤلاء الحقوق نفسها التي للآخرين، إضافة إلى أشكال خاصة ومحددة من التدابير الحمائية الخاصة بهم، بما فيها:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** (المادة 14)، التي تنص على أنه لكلِّ فرد حقٌّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصًا من الاضطهاد.

- **إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين** المبرمة في 1951) **والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967**(، اللذان يوفران الحماية للاجئين من أن يعادوا إلى بلدان يمكن أن يتعرضوا فيها لخطر الإضطهاد).

- **الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990**

---

[1]-**التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، إطار عمل هيوغو 2005-2015 بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث**، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف 2008، تقرير رقم 60924-08. متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.unisdr.org/files/2909_0860924giparabic.pdf ،ص 01.

– المعايير القانونية الإقليمية الخاصة باللاجئين (بما فيها إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969، وإعلان كارتاخينا لسنة 1984، والنظام الأوروبي العام للجوء،نظام دبلن. [1]

بقي النزوح القسري تحديا رئيسيا للأمن البشري في سنة 2016م، ولا سيما في الشرق الأوسط وإفريقيا، وهما تستضيفان معا أكثر من ثلثي السكان النازحين في العالم، وزاد عدد الأشخاص النازحين قسريا زيادة كبيرة في السنين الأخيرة ليتجاوز الستين مليون إنسان مقارنة بالنمو السكاني أو الهجرة العامة مثلا.

نجمت هذه الزيادة عن أزمات نزوح جديدة كما في اليمن وجنوب السودان، وإقترنت بأزمات مطولة كالأزمة في سوريا وأفغانستان، في مقابل تدني أعداد العائدين. الواضح ان عامة أزمات النزوح هذه ناجمة عن نزاعات مسلحة أساسا عندما يجتمع الشخاص النازحون قسريا في مناطق جغرافية صغيرة ومحصورة في مدينة، أو على حدود، أو في مخيم، أو على إمتداد طريق عبور ضيق وفي مجموعة صغيرة من الدول بوجه عام، يواجهون تحديات جسيمة، يؤدي هذا التركيز الى أزمات تعامل، كالتعامل مع الاكتظاظ الزائد، وإلى مشكلات ملازمة لما تقدم؟ منها عدم كفاية الحماية البدنية والرعاية الصحية وزيادة الضغوط على الموارد وخسارة أرواح بشرية وفرص تعليمية.

إن الهياكل التي تركز على الدولة والمخصصة للتعامل مع النزوح القسري، والإفتقار الى إطار عمل قانوني دولي متفق عليه عقبات كبيرة أمام التعامل الناجح مع كل من الحاجات الإنسانية القصيرة الأجل والتحديات الطويلة الأجل كالوضع القانوني للأشخاص النازحين في دولة مضيف [2]، وعواقب ذلك على المعيشة وعلى فرص أخرى، ومع أن القانون الدولي الحالي يوفر حماية للفارين من بلدانهم الأصلية والباحثين عن حماية في

---

[1]–منظمة العفو الدولية " **اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون**"، متوفر على الرابط الإلكتروني : https://cutt.us/X5A46، اطلع عليه بتاريخ 2021/06/01

[2] – لينا غريب، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** الكتاب السنوي 2017 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي وامين سعيد الأيوبي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط1 جانفي 2018، ص311.

دول أخرى، لم توقع غالبية الدول الرئيسة التي تستضيف لاجئين على إتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، زد على ذلك أن إتفاقية الأمم المتحدة لا تسري على الأشخاص النازحين محليا، وهي المجموعة التي تشكل الغالبية العظمى من أولئك الذين أرغموا على النزوح، سنتطرق إلى وضعية النزوح القسري في السياقات الهشة العنيفة بالإستعانة بأمثلة عن أخر التطورات في سوريا و العراق و أفغانستان و اليمن و جنوب السودان.

ربما يكون لعمق حالات النزوح الجارية وإتساعها آثار غير مباشرة في مجتمعات ودول خارج إطار تلك المجتمعات أو الدول التي تعتبر مصادر للأزمات ومن أجل النهوض للتحديات الإنسانية للنزوح ولهواجس الدول التي تستضيف اللاجئين وهواجس دول أخرى، أطلقت عمليات إقليمية ودولية، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2016 بالخطوة الأولى نحو عملية سياسية لعمل إطاري دولي حيال الهجرة الآمنة، وهذا يشمل تقاسم أعباء أكثر مساواة على صعيد عمليات أخرى، ولاسيما العملية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي. [1]

يشهد العالم منذ سنة 2013 إتجاها تصاعديا لعدد الأشخاص النازحين، وهذا يشمل اللاجئين، قدر عدد اللاجئين تحت تفويض الأمم المتحدة على مستوى العالم ب 21.3 مليون شخص في أخر سنة 2015 وهو أكبر عدد مسجل اللاجئين في العقدين الماضيين يفسر هذا الإتجاه التصاعدي بالنزوح الجديد وجود علاقة سببية بين النزوح والنزاع، وهو ما يؤدي إلى نزوح واسع النطاق في السياقات الهشة والعنيفة. [2]

المراد (بأزمة لجوء) نزوح قسري لأشخاص عبروا حدودا دولية واحدة معترف بها على الأقل، مسببين ضغوطا غير عادية على الموارد المحلية، ومتجاوزين آليات التعامل لدى الدولة المضيفة.

(1)- لينا غريب، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مرجع سابق، ص 312.

(2)- نفس المرجع، ص 314.

وبسبب الوضع القانوني الخاص للاجئين وللحماية التي يتمتعون بها بموجب القانون الدولي، من المهم أن نفرق بين اللاجئين والأشخاص النازحين الآخرين، بموجب إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، والمتعلقة بأوضاع الاجئين، وبروتوكول سنة 1967، يحق للاجئين الحصول على أنواع معينة من المساعدة من دول غير دولهم [1]، وهذا يشمل حق طلب اللجوء والحصول على ملاذ ضمن أراضي تلك الدول، لهذا السبب تتجنب الدول أو ترفض تصنيف الأفراد بأنهم لاجئون، واللافت أن الدول التي ليست طرفا في الإتفاقية وفي البروتوكل قد ترفض الإعتراف بأي تعريفات أو واجبات تحت إطار الأمم المتحدة، ولم يصادق على إحدى هذه الإتفاقيات غير تركيا من بين الدول الأكثر تأثرا بأزمات النزوح لذلك، يمكن فهم أزمة لاجئين أيضا بدلالة (أزمة لجوء) أو تقصير الدول بالقيام بواجبها تجاه اللاجئين بموجب القانون الدولي، أو رفض الإعتراف بوجود أزمة لاجئين، ويمكن إعتبار أزمة اللاجئين بأنها تشمل الإخفاقات في منع النزاعات، وحالات الطوارئ الإنسانية التي تسبب نزوحا جماعيا للمدنيين في المقام الأول.

يمكن للأشخاص النازحين محليا (IDP) إحداث أزمة إنسانية أو أزمة نزوح من دون أن يغادروا أوطانهم الأصلية، ومسؤولية الأشخاص النازحين محليا تقع على عاتق حكوماتهم الوطنية بخلاف اللاجئين، والواقع أنّ حماية الأشخاص النازحين محليا في مواقع النزاع خاضعة لمشيئة الأطراف المتحاربة ما لم تتدخل قوة أجنبية لإقامة مناطق آمنة أو توفير حماية [2]، وهذا ما يجعل الأشخاص النازحين محليا بسبب نزاع بين دول ضعافا على الخصوص لأنه ربما تكون الحكومة سببا لإنعدام الأمن عوضا من أن تكون ضامنا له. [3]

يمكن أن تترافق أزمات اللاجئين مع مآس كثيرة و زيادة قابلية التعرض للضرر ،وهذا يشمل عدم كفاية الحماية والرعاية الصحية وهو ما يزيد الوفيات وضياع الفرص التعليمية

([1])–لينا غريب، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مرجع سابق، ص314.

([2])– نفس المرجع، ص 315.

([3])–نفس المرجع، ص 316.

وهذا يهدد السلامة والرفاهية المباشرة للاجئين وللدول التي تستضيفهم، وهو ما يبرز تحديات أخرى طويلة الأجل أيضا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى شيوع إستراتيجيات خطرة للتعامل مع الأوضاع المعيشية في أوساط السكان النازحين و المجتمعات المضيفة، كركوب البحر على نحو خطر للتوجه إلى دولة مجاورة تشهد نزاعا مسلحا جاريا(كتنقل اللاجئين بين الصومال و اليمن في سنة 2016)، وأظهر مسح من كينيا في سنة 2016 أن 24.6 % من الأشخاص النازحين محليا عايشوا أو شهدوا حالات إتجار بالبشر.

ينتج من النزوح القسري في السياقات الهشة إحتمالات تعرض للضرر تصيب السكان المتأثرين، وهناك تقرير للأمم المتحدة عن إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق أشخاص نازحين في ليبيا صدر في الأول من ديسمبر 2016، وهو يصف صور التعذيب المختلفة، بما في ذلك العبودية الجنسية، وأعمال سخرة، وأوضاع إحتجاز غير إنسانية [1]، وقدرت دراسة عالمية في سنة 2014 أن نحو خمس اللاجئات أو النازحات تعرضن لعنف جنسي في أثناء نزوحهن بسبب حالات طوارئ إنسانية معقدة في سياق نزاع عنيف، وخلص المؤلفون إلى أن هذه النسبة أقل من النسبة المتفشية حقيقة بالنظر إلى عوائق كثيرة تحول دون كشف الحقائق. [2]

الفرع الرابع: الأزمات الصحية

على مر العصور شهد العالم أزمات صحية تختلف شدتها وقوتها فمن الأوبئة كالطاعون وحمى الملاريا، ومؤخرا أنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وفيروس الإيبولا وفي سنة 2019 فيروس كوفيد 19 الذي إنتشر في كل أنحاء العالم مما أستوجب الى إستنفار كلي عالميا، بكل الفواعل الدولية والمنظمات غير الحكومية.

يُعد النظام الصحي في كل دولة هو الجهاز المسؤول عن صحة أفراد المجتمع، وهو يتألف من مجموع المنظمات؛ والمؤسسات؛ والموارد، ويحتاج ذلك النظام إلى موظفين؛

(1)-لينا غريب، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مرجع سابق، ص 320.
(2)-نفس المرجع، ص321.

وأموال؛ ومعلومات؛ وإمدادات؛ ووسائل نقل؛ وإتصالات؛ وتوجيهات. ومن المبادئ الأساسية لأي نظام صحي هو توفير العناية والرعاية الضرورية للمرضى، وتفادي تعريضهم للأذى داخل المؤسسات الصحية، لذلك فالنظام الصحي الجيد هو الذي يسهم في تحسين حياة الناس بشكل ملموس، يوماً بعد يوم. [1]

إنّ النظام الصحي في مختلف أرجاء العالم، ليس بمأمن عن الأزمات والكوارث الصحية، فهو يظل معرضا إلى طائفة واسعة من الأخطار المحدقة بالصحة العمومية، وتشمل الكوارث الطبيعية (الزلازل أو موجات الجفاف) والنزاعات، والأخطار البيولوجية من قبيل فاشيات الأمراض المعدية، أو الأغذية أو المياه الملوثة، والأخطار التكنولوجية كالتلوث الكيميائي، أو النووي، أو الصناعي، والعواقب الصحية المتصاعدة لتغير المناخ.[2]

والأزمات والكوارث الصحية التي تصيب النظام الصحي قد تكون طبيعية، وقد تكون من نتاج التطبيق غير الأخلاقي للهندسة الوراثية والتجارب العلمية على الإنسان والحيوان، ومن ثم الفيروسات والهورمونات العديدة المنتشرة الآن، تختلف الأزمات والكوارث من حيث درجة التنبؤ بها وإستشرافها للسنوات القادمة، كما يرى البعض أن أسباب تلك الأزمات والكوارث قد يكون راجعا للطبيعة والإدارة الإلهية، أو يكون ناتجا عن الحروب التجارية والكيماوية والبيولوجية.

تُنذِر الأوبئة وهي جائحات أمراض كبيرة تؤثر على العديد من البلدان، بمخاطر صحية وإجتماعية وإقتصادية على نطاق واسع، وقد يُؤدِّي إنتشار مرض معدٍ سريع الإنتقال في أنحاء المعمورة إلى مقتل عشرات الملايين من الناس، وتعطيل الحياة الاقتصادية،

([1])–جميل عودة إبراهيم، **أثر الأزمات والكوارث الصحية على حقوق الإنسان**، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/rights/23382 اطلع عليه بتاريخ 2021/06/21

([2])– نفس المرجع.

وزعزعة الأمن الوطني، وتغيُّر المناخ، والتوسُّع العمراني، ونقص خدمات المياه والصرف الصحي، كلها عوامل قد تسهم في تفشّي أمراض كارثية سريعة الإنتشار. [1]

يمكن للأوبئة أن تضع أقوى الأنظمة الصحية تحت الضغط، ولكن الأشخاص الأكثر عرضة للخطر هم في المقام الأول أولئك الذين يعيشون في حالة من الفقر، أو في مناطق تتسم بعدم الاستقرار الشديد، حيث تكون الظروف المعيشية في هذه الحالات محفوفة بالمخاطر، كما يكون الحصول على الرعاية الصحية بعيداً كل البعد عن جميع من هم في حاجة إليه، وغالباً ما تتوقف اللقاحات الروتينية أو تقل نسبة تغطيتها، وفي ظل جميع أنواع حالات الطوارئ فإن الشرائح السكانية الأكثر فقراً وحرماناً هي التي تعاني أشد المعاناة وعلى مدى الأعوام السابقة ثبت ذلك مراراً وتكراراً، سواء في حالات النزاعات، أو الكوارث الطبيعية، أو فاشيات الأمراض. [2]

فقد أظهرت التحليلات الوبائية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض أن الأشخاص الأكثر عرضة للموت بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ينتمون إلى المجموعات المستضعفة متضمنة كبار السن، وذوي الأمراض المزمنة، ومن يعانون من نقص المناعة، مثل الأشخاص الذين يعانون من أمراض القلب والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي ويجب أن يكون هؤلاء في بؤرة جهود المواجهة. [3]

على الرغم مما صدر عن البنك الدولي، حين عرَّف الجوائح بأنها أحد أهم ثلاثة مخاطر في العالم، بجانب تغير المناخ والأزمات المالية، فإنّ معظم المناقشات والتقارير والرسائل الرسمية لا تولي إهتماما بمخاطر الجوائح، ونتيجة لذلك، لا تحقق الحكومات تقدما يذكر في سبيل الحد من المخاطر، رغم أن التدابير اللازمة معروفة وتكاليفها منخفضة، وتنطوي غالبا على تقوية نظامي الطب البيطري والصحة العامة لإكتشاف

([1])– جميل عودة إبراهيم، **أثر الأزمات والكوارث الصحية على حقوق الإنسان**، مرجع سابق.

([2])– نفس المرجع.

([3])– نفس المرجع.

الفاشيات والسيطرة عليها، فالعدوى في نهاية الأمر لا تبدأ من فراغ، ففي البلدان النامية هناك عدد مذهل قدره 3.2 مليار من مسببات العدوى التي يحملها الحيوان وتؤثر على الإنسان سنويا.[1]

المطلب الثاني: متطلبات فاعلية العمل الإنساني في مواجهة الأزمات

تشمل المتطلبات المشار إليها جانبين، هما جانب هيكلية تأطير العمل الإنساني، فيما يشمل الجانب الثاني هيكلة التحرك ضمن هذا العمل والنشاط المتميز بكونه أكثر حضورا في الواقع الدولي، وهو ما سيتم التعرض له على النحو التالي:

الفرع الأول: هيكلة التأطيـــــــــــــــــر:

تشمل هذه الهيكلية الجوانب التالية:

أولا: الحياد والاستقلالية وعدم التحيز

ظلّ تقديم المساعدة المادية للأشخاص المحتاجين موجودًا عبر تاريخ البشرية، وكان ذلك يتم غالبًا في شكل مساعدات غذائية أو مادية، يتم تقديمها أثناء المجاعة أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية، غير أنّ المفهوم والنظام الحديث للمساعدات الإنسانية كإطار للعمل الإنساني صار تقديم المساعدة بشكل غير متحيز ومستقل ومحايد لمن يواجهون خطرًا مباشرًا، لم يكن موجودًا إلا منذ منتصف القرن العشرين. [2]

ثانيا: الاستقلالية

يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلًّا عن أي ضغوط سياسية أو مالية أو عسكرية. وأن قيده الوحيد، أو حده الوحيد، وهدفه الوحيد هو الدفاع عن الكائن البشري، ولذلك يجب أن تكون منظمات الإغاثة قادرة على إثبات إستقلالها عن أي قيود خارجية، ويجب أن تكون أنشطة الإغاثة مستقلة عن أي ضغوط عسكرية أو سياسية أو إيديولوجية أو إقتصادية،

([1])– جميل عودة إبراهيم، **أثر الأزمات والكوارث الصحية على حقوق الإنسان**، مرجع سابق.

([2])– سامية بن يحي، **العمل الإنساني في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة**، مرجع سابق.

ويعكس هذا المبدأ المفهوم الرئيسي الذي يميّز الأعمال الإنسانية التي تنفذها الدول عن تلك التي تقوم بها منظمات خاصة، إلَّا أن الطبيعة الخاصة غير الربحية لمنظمة ما، لا تكفي لتكون دليلًا على الاستقلالية، ولا بدّ من أن تأخذ في الإعتبار عوامل مثل التمويل الكامل للمنظمة، ومبادئ تأسيسها، وشفافية نشاطها. [1]

يجسّد الحياد مسؤولية منظمات الإغاثة عن عدم اختيار أطراف النزاع أو تفضيل اتجاه سياسي أو ديني أو إيديولوجي معين، وتتطلب النزاهة تقديم المساعدة على أساس الحاجة وحدها وعلى أساس أي تمييز آخر بما في ذلك الجنس أو العرق أو الجنسية أو العرق أو الطبقة أو الحزب السياسي أو المعتقد الديني، فيما يشير الاستقلال إلى مطلب أن تكون منظمات المساعدة مستقلة عن أي أهداف سياسية أو عسكرية. [2]

ثالثا: مبدأ عدم التحيّز

تستخدم إتفاقيات جنيف مصطلح" غير متحيز "لتعريف نشاط الإغاثة الإنسانية. ويحدِّد هذا المبدأ المهم النشاط الإنساني الذي ينفذ دون تمييز ضار. ويذكرنا بأن جميع الأفراد متساوون في معاناتهم، ولا يجوز حرمان أحد من المساعدة التي يحتاجها، فلا يجوز الخلط بين عدم التحيز والحياد المحسوب الذي يتكوّن من توفير مساعدة متساوية لكلّ طرف موجود، بحجة عدم تفضيل أي أحد. ويتطلب مبدأ عدم التحيز فعلًا إعطاء الإغاثة حسب الأولوية لمن يحتاجها أكثر، بغض النظر عن إنتمائه. [3]

لهذا المبدأ، الذي يعدّ مفتاحًا للمساعدة الإنسانية، جانبان متكاملان:

•يجب تنفيذ توزيع المعونة والمعاملة الإنسانية لجميع الضحايا دون أي تمييز ضار على أساس العرق، أو الديانة، أو الرأي السياسي، أو الانتماء إلى واحد أو آخر من الأطراف في نزاع مسلح؛

([1])–أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، مرجع سابق.

([2])–سامية بن يحي، **العمل الإنساني في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة**، مرجع سابق.

([3])– أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، مرجع سابق.

•يجب إعطاء الأولوية لأولئك الذين يحتاجونها أكثر عند توفير المساعدة بما فيها المساعدة الطبية. ويقتضي هذا المبدأ الثاني ألَّا يقدَّم العمل الإنساني بالتساوي بل على أساس عادلٍ معتمدًا على العوز والحاجات المحددة للأفراد والسكان المضارين. ويؤذن للعاملين في المجال الإنساني بالتصرف بطريقة تمييزية، معتمدًا ذلك على أهمية الحاجات وضرورتها الملحة. واعترف بمبدأ عدم التحيُّز وعدم التمييز بين الضحايا باعتباره قبل كل شيء من جانب محكمة العدل الدولية للتمييز بين عمل إنساني مشروع وتدخل غير قانوني في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. [1]

رابعا: الدعم المالي

تتسبب الأزمات الناتجة عن النزاعات، خصوصا تلك المزمنة و طويلة الأمد، في إزدياد متنام للحاجات الإنسانية ،فقد قدر في عام 2018 وجود 131 مليون شخص بحاجة الى المساعدات الإنسانية، حصل 93 مليون منهم فقط على المساعدات المطلوبة، ولتلبية الإحتياجات، كلها لابد من توفير مبلغ 22.5 مليار دولار أمريكي من الجهات المانحة، وقد تنبأ تقرير صدر عن معهد التنمية الدولية بأن ترتفع تكلفة المساعدات الإنسانية إلى 50 مليار دولار بحلول 2030،حيث وصف التقرير ذاته العالم بأنه أصبح أكثر ثراء من الماضي، لكنه في ذات الوقت أصبح أكثر هشاشة وغير قادر على التصدي للأزمات و الصدمات المتعددة الناجمة سواء عن الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية والتطرف العنيف، ومن ناحية أخرى سيستمر بقاء التمويل المشكلة الأهم في تغطية الاحتياجات الإنسانية مستقبلا. [2]

([1])– أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، مرجع سابق.

[2]–غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 بيروت لبنان سبتمبر 2020، ص245.

أ- التمويل الإنساني

يصعب غالبا تحديد حجم التمويل الإنساني بدقة، غير ان هناك مصدرين أساسيين متاحين للباحثين من أجل الحصول على البيانلت المالية المطلوبة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الإنسانية للأزملت الإنسانية الكبرى، هما:

1-خدمة التتبع المالي (Financial Tracking Service- FTS) التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

2- نظام الإبلاغ (Creditor Reporting System-CRS) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

على الرغم من أن هذين المصدرين للبيانات يقومان إلى حد ما بتسجيل معظم عمليات التمويل الرسمي من الدول التي تنتمي إلى لجنة المساعدات الإنمائية (DAC)، فإنهما لا يضبطان التدفقات النقدية الأخرى بشكل شامل ودقيق، خصوصا أموال القطاع الخاص، كما يستفيد الباحثون أيضا من أجل معرفة حجم التمويل الإنساني من التقارير الرسمية التي تصدر عادة عن الوزارات والمؤسسات الحكومية للدول المانحة. ينقسم التمويل من حيث العلاقة بين المانحين والمتلقين إلى: [1]

1-التمويل الثنائي: تذهب خلاله المساعدات بشكل مباشر من الأطراف المانحة إلى الحكومات المتلقية.

2-التمويل المشترك: يقدم المانحون أموالهم إلى منظمات وسيطة تقوم بتنفيذ البرامج والمشروعات، وأهم أولئك الوسطاء هي هياكل الأمم المتحدة ووكالاتها. وللتمويل المشترك نمطان رئيسان.

3-التمويل الثنائي المتعدد: يقوم فيه المانح بتقديم مساعداته من خلال منظمات متعددة الأطراف ومختصة بقطاعات إنمائية محددة، مثل الصحة أو التعليم وغيرها، تقوم بدورها

[1]-غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص246.

بمنح المساعدات إلى منظمات أخرى مسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشروعات، ويسمى ذلك النمط أيضا نمط الموارد غير الساسية.

4- مساعدات متعددة الأطراف: يتم من خلاله تقديم المعونات غير المتخصصة إلى المنظمات المنفذة بشكل مباشر، حيث لا حاجة إلى منظمات وسيطة متخصصة في الحقول الإنمائية المختلفة.

هذا وتمر المساعدات الإنسانية من خلالها وتتغير قيمتها وفقا لكل مرحلة من المراحل الآتية:

1-**الوعود (Pledges)**: هو ما يعد المانحين بتقديمه من دون ضمانات أكيدة، وعلى الأغلب تكون قيمة التعهد أعلى من قيمة المساعدات الحقيقية التي تقدم لاحقا.

2- **التعهدات (Commitments)**: وهي تأخذ صفة متغيرة وفقا لسياسات الجهة المانحة، ويتم حساب قيمة الإلتزام في نفس عام توقيع العقود والأتفاقات بين المانحين والمتلقين، على أن صرف تلك المستحقات الناتجة عن الإلتزام لا يكون بالضرورة في العام نفسه. [1]

3- **الإنفاق (Disbursement)**: وهو ما يحسب من قيمة المساعدات الفعلية في كل عام من المانحين.

تكون المساعدات الإنسانية:

1-مخصصة: تمنح بشرط ألا يمكن استخدامها إلا لغرض معين.

2-غير مخصصة: يمكن إنفاقها من دون الرجوع إلى شروط المانح.

تسمح بعض سياسات المانحين أو تفضل منح تمويل غير مخصص للمنظمات الإنسانية، وهذا يؤدي إلى مرونة أكبر وقدرة أكبر على التخطيط والإستجابة السريعة. [2]

---

[1]-غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص 247.

[2] -نفس المرجع، ص 248.

ب-المساعدات الإنسانية الحكومية

من الضروري التأكيد أن المساعدات الإنسانية ليست المورد الوحيد للدول المتضررة من الكوارث، فهي لا تتجاوز 5 في المئة فقط من إجمالي المال المقدم للدولة المتضررة، بينما تعتبر الإيرادات المحلية لدى معظم البلدان المورد الرئيس لتمويل خطط الإستجابة للأزمات، ويدخل في تلك الموارد جميع مخصصات الدولة وليس ما يصنف ضمن خطط إدارة الكوارث والأزمات فحسب. وتمثل الإيرادات المحلية إجمالا 63 في المئة من مجموع الموارد المتاحة في أكبر 20 متلق للمساعدة الإنسانية الدولية، مقارنة ب 79 في المئة في البلدان النامية الأخرى. [1]

أما قنوات الصرف وطرائق وصول التمويل إلى الجهات المحلية، فوفقا لثلاثة أنماط مختلفة:

1-النمط الأول: آليات الصناديق التي تفعلها الجهات المانحة الدولية، حيث يتم جمع أموال المانحين في صندوق يخصص لمساعدة الدولة المتلقية في القطاعات افنسانية كافة؟،وتقدم الأموال بشكل مباشر إلى الدول المتلقية.

2-النمط الثاني: يتم من خلال ما تجمعه المنظمات الدولية غير الحكومية من المتبرعيين، مثل وكالات الأمم المتحدة وجمعيات الهلال والصليب الحمر، التي بدورها توفر التمويل للأطراف الفاعلة المحلية.

3-النمط الثالث: يعبر عما يقدمه أفراد المجتمعين المحلي والإقليمي غير الرسمي ومؤسساتها من مساعدات للأفراد والمجتمعات المستفيدة، مثل مجتمعات الشتات والقطاع الخاص والتبرعات الفردية، ويصعب في هذا النمط تحديد قيمة المعونات وتتبع وجهتها.

يتدفق تمويل المساعدات الإنسانية عبر القنوات الآتية: منح مباشرة لمشروعات أو برامج محددة وآليات التمويل الجماعي العالمي (الصندوق المركزي للإستجابة)، الصناديق

(1)- غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص 249.

المجمعة القطرية (Country-Based Pooled Funds-CBPFs)، مساهمات التمويل الساسية غير المخصصة، الإتفقات الإطارية، المساعدات من الحكومة الى الحكومة، وصناديق الطوارئ للإغاثةمن الكوارث (Disaster Relief Emergency Funds-DREFs) على المستوى العالمي (اتفاقات سابقة للاستجابة السريعة)، مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. [1]

هناك عدة آليات للتمويل الإنساني، منها التمويل الجماعي واستثمارات القطاع الخاص التي تشمل تقديم سندات إنمائية وضمانات وتأمينات، إضافة إلى منظومة النداءات التي تفعلها المنظمات الإنسانية في الأزمات الكبيرة.

1-التمويل الجماعي: تقوم فكرته في الأساس على جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأشخاص، بحيث تتوزع القيمة الإجمالية على عدد كبير من الأشخاص أيضا [2]، ويتم ذلك في الجانب الإنساني عادة من خلال منصات التمويل ووسائل التواصل الاجتماعي الحديث. تذهب مبالغ التمويل الجماعي إلى دعم المشروعات والنشاطات الإغاثية، حيث يقدر البنك الدولي أنه يمكن جمع مبلغ 96 مليار دولار أمريكي من خلال التمويل الجماعي في البلدان النامية بحلول عام 2025.

2-استثمارات القطاع الخاص: تعتبر البديل الموازي و المكمل لنقص التمويل الحكومي الرسمي ،و أحيانا تدعم الحكومات مساهمات القطاع الخاص الذي يحصل على مساعدات إنسانية أيضا من قبل المانحين، حيث يعمل القطاع الخاص بإستخدام أموال عامة،إلا أن الكثير من التعقيدات و القيود تحدد أدوار القطاع الخاص،خصوصا في خلال الأزمات المعقدة و الكثيفة، فرؤوس الأموال تهرب دوما من البيئات غير الآمنة و المستقرة.في مقابل ذلك،ينشط اقتصاد الظل أو ما يعرف بإقتصاد الحرب القائم على

([1])-غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص250.

([2])- نفس المرجع، ص251.

الأنشطة غير المشروعة في أغلب الأحيان.وعلى الرغم من ذلك،توجد مسارات يمكن أن يحصل بها كل من رأس المال و العمل الإنساني على الضمانات اللازمة للعمل ،مثل:نظام السندات و نظم التأمينات المختلفة. [1]

الفرع الثاني: هيكلة التحرك ومجالاتـــــه:

يشمل العمل الإنساني إرادة واضحة في تخفيف المعاناة عن الأفراد المتضررين في الأزمات والكوارث، وما يتبع حالة الإهمال أو التقصير في متابعة ظروف الفئات الهشة والعاجزة، وعلى هذا النحو فإن هذا العمل المشار اليه يتطلب أن يكون منظما في جوانبه المختلفة، وان يخضع تحرك العاملين فيه لبرامج مدروسة وواضحة ولها قابلية التطبيق، وعلى هذا النحو فان هناك حاجة في فهم هيكلة تحرك فواعل العمل الإنساني والمجالات التي ينصب عليها وهي هيكلية يمكن عرضها على النحو التالي:

أولا/**أعمال الإغاثة الإنقاذ**

يتقدم مسعى حفظ الأرواح البشرية أولويات العمل الإنساني و ذلك على نحو مستعجل و سريع،ولطالما توفي الألاف نتيجة تباطئ الجهود الدولية في التدخل ضمن الوقت و الحيز المناسبين و بالإمكانيات الكافية، ووفق هذا التصور فان الكوارث الطبيعية التي تحدث بإستمرار في العالم خاصة في البلدان الفقيرة و المتخلفة والتي لا تملك بنى تحتية ولا أنظمة تدخل وإسعاف وإنقاذ يجعلها في حاجة ماسة للمساعدة الخارجية على غرار أوضاع الزلازل والبراكين والأعاصير حيث تنظم جهود التدخل والإنقاذ في جانب زمني دقيق يحتسب بالساعات لا بالأيام، ومن هذا المنظور فإن العمل الإنساني يجب أن لا يتقاطع مع هذه الأولويات بل يجدر أن يكون هناك تكوين للأفراد وفرق التدخل مع توفير المعدات اللازمة وحسن إستعمالها وفي هذا الإطار هناك حاجة للتقنيات الحديثة في الإستشعار عن بعد و الكشف الحراري مع إجادة للتعامل مع ظواهر التغير المناخي و مؤشرات الكوارث.

(1)-غسان الكحلوت، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص 252.

تشمل أعمال الإنقاذ إستخراج الأفراد من مناطق الخطر وتأمينهم وتوفير ملاذات للمهددين في حياتهم وقد يكون هذا المسعى متصلا بأنشطة الوصول الى العالقين في مناطق النزاع والصدام المسلح على غرار إنقاذ ألاف من الأفراد أثناء تقدم تنظيم الدولة في الأراضي السورية والعراقية 2014-2015 أو توفير الإنقاذ لضحايا العنف الأثني في منطقة البحيرات الكبرى، دارفور والقرن الإفريقي.

في جانب أخر هناك مجال الإغاثة وهو أبرز ما يظهر في العمل الإنساني المعاصر، ويتميز بالطابع الأخلاقي ويعد قمة التعامل الإنساني مع المحتاجين ويظهر على نحو بارز في المجاعات وسوء التغذية وحالات الجفاف والجوع في مخيمات الهجرة واللجوء، وكمرحلة تلي أعمال الإنقاذ حيث يكون الأفراد في حالة عجز وفي حالة شديدة للغذاء والماء و المأوى وفي هذا الإطار يمكن الوقوف على أعمال الإغاثة الموجهة الى اللاجئين السوريين والفلسطينيين والصحراويين وكذا مهجري الروهينغا وكذا ما عرفه العالم من مآسي خلال الحرب على تنظيم الدولة في المخيمات التي جسدت الحاجة الشديدة الى الغوث الإنساني ونقل صور الإحتياج الى الطعام و المأوى وهي صورة ظهرت في مخيم اليرموك و الزعتري و الركبان.

تمتد الإغاثة لتغطي إحتياجات الأسر والأطفال مع الحاجة الى ضمان جملة من الأنشطة المتصلة بضرورات الحياة ومن ذلك توفير الكهرباء وأنظمة الصرف الصحي والرعاية الصحية وكذا الجانب التعليمي بما يكفل فرص التعلم للأفراد البعيدين عن مناطقهم وعن مؤسسات التعليم.

ثانيا: أنشطة الدعم اللوجيستيكي

تقوم الهيئات الإنسانية بتغطية الجوانب المكملة لأنشطتها الرئيسية ومن ذلك أعمال النقل والتدريب والتكوين وكذا تغطية الإحتياجات الوظيفية للأفراد ودعمهم للتأقلم مع أوضاعهم الجديدة، كما تغطي هذه الأنشطة النواحي الإستشارية وكذا الخدمات الإدارية

على غرار تسجيل المواليد والوفيات والتمكين من وثائق الزواج والمساعدة في تجديد التصاريح والجوازات والمساهمة في التداولات المالية كوسطاء مع ما يتبع ذلك من التزامات قانونية.

تغطي الخدمات اللوجستيكية العجز الذي تقع فيه الدول التي تكون في حالة نزاع أو في مرحلة إعادة الإعمار أو التعامل مع الكوارث الكبرى وهي بذلك تمنع الإنهيار الكامل للدولة، وتساهم في تسهيل المعاملات الإدارية وإبقاء الأفراد قادرين على التنقل وقضاء مصالحهم مع السير الحسن للمرافق العامة.

ثالثا: بناء القدرات لمرحلة ما بعد الأزمات الإنسانية

تمر أنشطة الدعم والتدخل الإنسانيين من مستوياتها الدنيا الى القدرة الفعالة في تخفيف آثار الأزمات والكوارث، وبذلك فهي تسيطر على القوى الدافعة في الأزمات والكوارث وتخفف اثارها السلبية لتنتقل الى تصحيح الإختلالات ومنع عودة الإضطراب والإنهيار في مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة وينظر الى النجاح في أنشطة الهيئات الإنسانية من خلال قدرتها على الإنتقال من حالة رد الفعل الى حالة القدرة على التغيير ويمكن فهم ذلك في الإستعانة بالقدرات المتاحة و السند الأمني والعسكري في معالجة الإختلالات وأسباب الأزمات الإنسانية ومن ذلك ضبط الأمن وتوفير الحماية سواءا للعاملين في المجال الإنساني او المدنيين من ضحايا العنف والكوارث.

تعرف إستراتيجية إعادة الإعمار على أنها سلسلة متعاقبة من الخيارات والأفعال يمكن أن تنظم متعاقبة وفقا للوقت والمجال، فإستراتيجية إعادة الإعمار لما بعد الحرب، تتعلق بإطلاق الإمكانات البشرية وتوسيع الخيارات المجتمعية. [1]

([1])- أمينة زغيب، **استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب: نموذج اقليم كوسوفو**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011، ص30.

إن إختيار إستراتيجية إعادة الإعمار الملائمة ليس شأنا مستقلا عن الرؤية الكلية للمستقبل الاقتصادي والمجتمعي والسياق الذي يحدد الأسوار الخارجية والذي يحصر داخلها الاستراتيجية الكلية والتي توضح تفصيلها من خلال البدء بتقدير سليم للحدود والقوى والتي تشكل الميراث الكامل للماضي من دون فقد البصيرة بالأهداف الطويلة الأجل لإعادة الإعمار[1]،ولأن عملية إعادة الإعمار عملية شاقة ومعقدة فقد جرت العادة أن يكون هناك طرفان رئيسيان يتعاونان معا في إعمار وتنمية المناطق المتضررة إحداهما طرف داخلي والثاني طرف خارجي، فأما الأطراف الداخلية الفاعلة والتي يشار إليها عموما على أنها (أصحاب المصلحة) فهي إما أن تستند إلى المشهد الاجتماعي للبلدان في مرحلة ما قبل الصراع ويلعب أصحاب المصلحة العديد من الأدوار المتعلقة بإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، إما كعوامل مساعدة أو معرقلة للسياسة العامة بحسب معتقدات ومصالح وتوجهات كل طرف من تلك الأطراف، وفي ما يتعلق بالأطراف الخارجية لإعادة الإعمار كالدول التي تقدم الدعم الثنائي وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية الدولية والبنوك والشركات الدولية فالقاعدة هي المشاركة الدولية الواسعة للإنخراط في إعادة الإعمار بهدف مساعدة المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع [2].

إن إعادة الإعمار ليس استراتيجية وتصور فقط بل هي سياسات وبرامج ومشروعات وهي بحاجة إلى أموال طائلة ولأن الدول الخارجة من الصراع لا تتوفر لديها الأموال ولا يمكن تنفيذ سياسات إعادة الإعمار من خلال الاعتماد على الإيرادات المحلية أو الإحتياطات الموجودة لدى تلك الدول، فهي مضطرة للإعتماد على الدعم الخارجي وقد

(1)- أمينة زغيب،**استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب:نموذج اقليم كوسوفو**، ص 31.

(2)-جميل عودة إبراهيم، **إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات**، نشر بتاريخ: 5 أفريل 2018، أطلع عليه بتاريخ 25 جوان2021، متوفر على الرابط الالكتروني: https://annabaa.org/arabic/rights/14801

يكون هذا الدعم مباشر عن طريق المساعدات الثنائية، أو دعم المنظمات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية الدولية عبر الاستثمارات وغيرها. [1]

ضمن بناء القدرات لمرحلة ما بعد الأزمات والكوارث يتم تجسيد جانب مهم من عمليات بناء السلام عبر أنشطة إعادة الإعمار والمساعدة في إدماج المسلحين وتحقيق الإنتقال السياسي ومواكبة مسارات العدالة الإنتقالية عن طريق تقديم الإفادات والشهادات والوثائق وهي كلها مضامين تدخل في العمل القضائي الذي يعالج الإختلالات ويواكب حالات الخروج من أوضاع الأزمة والكارثة، ويحتاج هذا الوضع المشار اليه الى تنسيق الجهود المدنية والعسكرية ضمن سياقات الإستجابة للأزمات الإنسانية وهو ما سيتم العمل عليه في الفصل الثالث.

المبحث الثاني: العمل الإنساني بين دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

يجسد إتساق نطاق العمل الإنساني في عالم ما بعد الحرب الباردة، تزايدا لدور الفواعل من غير الدولة، في التكفل بمتطلبات الحياة لملايين الأفراد وسد العجز لديهم في إحتياجاتهم، وكذا التعامل مع المعاناة التي تعيشها قطاعات من الشعوب، جراء إضطراب الأوضاع، أو مشاكل المناخ والبيئة، وغيرها من أسباب الأزمات الإنسانية، وعلى هذا النحو يبرز العمل الإنساني ضمن نشاطات المنظمات الدولية الحكومية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وكذا في نشاط المنظمات غير الحكومية التي أزداد عددها وكذا إمكانيتها، ومجال عملها والمتطوعون ضمنها، بما حققته من إنجازات ونجاحات في المجال الإنساني.

(1)-جميل عودة إبراهيم، **إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات**، مرجع سابق.

المطلب الأول: العمل الإنساني في الأزمات كإطار لتحرك منظمة الأمم المتحدة

أنشئت الأمم المتحدة كمنظمة دولية في عام 1945، وتتكون حتى الآن من 193 دولة عضو، وتسترشد في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها ونظرا للصلاحيات المخولة في ميثاق المنظمة وما تتمتع به من طابع دولي فريد، فإن بإمكان الأمم المتحدة العمل على قضايا تواجه الإنسانية في القرن الـ 21، مثل قضايا السلم والأمن وتغير المناخ والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ونزع السلاح والإرهاب وحالات الطوارئ الصحية والإنسانية والمساواة بين الجنسين والحوكمة وإنتاج الغذاء وغيرها كثير.[1]

يشمل مجال عمل المنظمة الأممية في الميدان الإنساني الأجهزة والمصالح التالية:

أولا-الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة

يتكون نظام الأمم المتحدة، المعروف بصفة غير رسمية بـ "أسرة الأمم المتحدة"، من منظمة الأمم المتحدة ذاتها وعديد المنظمات التابعة لها التي تسمى برامج وصناديق ومفوضيات ووكلات متخصصة، ولكل واحدة من تلك المنظمات أعضائها وقيادتها وميزانيتها. وتُمول برامج الأمم المتحدة وصناديقها بالتبرعات الطوعية. أما الوكالات المتخصصة فهي منظمات دولية مستقلة تُمول بالمساهمات المحددة القيمة والتبرعات الطوعية. [2]

1-/البرامج والصناديق

أ-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نحو 190 بلدا وإقليما ليساعدها في مواصلة إحراز تقدم مستدام من خلال القضاء على الفقر والحد من التفاوت فضلا عن بناء المرونة

(1)-حميد الراوي، **الأمم المتحدة بين الإصلاح وتدني المسؤولية القانونية والأخلاقية**، (الأردن: عمّان، دار ناشرون وموزعون، 2019)، ص164.

(2)- موقع الأمم المتحدة:النسخة العربية، **الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة**، متوفر على الرابط الاكتروني : https://bit.ly/3y2iBjw، أطلع عليه بتاريخ 25 جوان 2021

اللازمة. ويضطلع البرنامج، بصفته الوكالة الأممية المتخصصة في المسائل التنموية، بدور حاسم في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب- منظمة اليونسيف

تعنى منظمة الأمم المتحدة للطفولة United Nations International Children's Emergency Fund، المشهورة اختصارا بـ"اليونسيف *UNICEF* ، بتقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية للأطفال والأمهات، وتسعى اليونيسف للتعامل مع أزمة للوصول إلى العائلات والأطفال في المناطق الأكثر تضررا، لمدّهم بموارد إنقاذ. [1]

ج-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تعرّف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بكونها منظمة عالمية تكرس عملها لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق، وبناء مستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات النازحة قسراً والأشخاص المهجرين والذين اضطرتهم الظروف لأن يغادروا مناطق سكنهم، ومن خلال مهامها فهي تكرس عملها لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق، وبناء مستقبل أفضل للاجئين والمجتمعات النازحة قسرا، والأشخاص عديمي الجنسية. [2]

د- برنامج الأغذية العالمي

يرمي برنامج الأغذية العالمي، وهو أكبر وكالة إنسانية في العالم، إلى القضاء على الفقر وسوء التغذية .ففي كل عام، يوافر البرنامج الغذاء لما يناهز 80 مليون فرد في 75 بلدا .

([1])-موقع منظمة اليونيسيف الالكتروني: النسخة العربية، **عملنا: اكتشف كيف تناضل اليونيسف من أجل حقوق كل طفل كل يوم حول العالم**، متوفر على الرابط الالكتروني:https://uni.cf/35VQ7f8

([2])-خالد حسن لطفي، **حقوق اللاجئين بين الفقه الاسلامي والقانون الدولي في إطار اتفاقية جنيف1951 وبروتوكول 1967**، (مصر: الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2019)، ص ص 130-137.

"وهو أكبر منظمة إنسانية في العالم تقوم بإنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ وتستخدم المساعدة الغذائية من أجل تمهيد السبيل نحو السلام والاستقرار والازدهار للناس الذين يتعافون من النزاعات والكوارث وآثار تغيّر المناخ".[1]

حالات الطوارئ هي" المواقف الطارئة التي يوجد فيها دليل واضح على وقوع حدث ما أو سلسلة أحداث تسببت في معاناة إنسانية أو تهديدات وشيكة للحياة أو سبل العيش، والتي لا تتوافر فيها للحكومة المعنية وسائل معالجة تلك المواقف؛ ويكون الحدث أو سلسلة الأحداث أمراً غير طبيعياً ينتج عنه خلل في حياة أحد المجتمعات بشكل استثنائي". [2]

هـ- الأونروا

ساهمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الشهير بـ"الأونروا"، في رعاية أربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين، وتشتمل خدمات على التعليم والرعاية الصحية، وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية وهياكل المخيمات وتطويرها والمساعدة في حالة الطوارئ والتمويل المصغر. وترفع الوكالة تقاريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. [3]

و-موئل الأمم المتحدة

ظهر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية **United Nations Human Settlements Programme** أو اختصارًا **UN–HABITAT**، وبالعربية بـ"موئل الأمم المتحدة"، سنة 1978، ويشكل البرنامج مركز التنسيق لجميع مسائل التوسع الحضري والمستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة، ويتوخى موئل الأمم المتحدة أن تكون المدن والمستوطنات البشرية الأخرى مخططة جيدا، ومداره بحكم جيد، وذات كفاءة، مع

([1])-برنامج الأغذية العالمي،متوفر على الرابط الإلكتروني : https://ar.wfp.org/ ،اطلع عليه بتاريخ 26 جوان 2021

([2])- برنامج الأغذية العالمي،**الإغاثة في حالات الطوارئ**، متوفر على الرابط الإلكتروني : https://ar.wfp.org/emergency-relief ، اطلع عليه بتاريخ 26 جوان 2021

([3])- موقع الأمم المتحدة:النسخة العربية، **الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة**، مرجع سابق.

وجود مساكن وبنية تحتية كافية، وفرص لحصول الجميع على الوظائف والخدمات الأساسية مثل المياه، والطاقة والمرافق الصحية.[1]

02-وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة هي منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة، وتعمل هذه المنظمات مع الأمم المتحدة من خلال اتفاقات، فبعضها قديم وكان موجودا قبل الحرب العالمية الأولى، وبعضها كان متصلا بعصبة الأمم، في حين أن بعضها أنشأت نشوء متزامنا مع تأسيس الأمم المتحدة، أو أن الأمم المتحدة هي نفسها التي أنشأتها، أما بعضها الآخر فأنشأتها الأمم المتحدة عند ظهور ضرورات تتطلب ذلك. [2]

أ-منظمة الصحة العالمية

منظمة الصحّة العالمية يرمز لها اختصاراً وهي WHO وكالة تابعة للأمم المتحدة متخصصة في مجال الصحة، وقد أُنشئت في 07 أبريل 1948م، وتضم 194 دولة عضوًا، وتعمل المنظمة في جميع أنحاء العالم لتعزيز أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه لجميع الناس، دون النظر إلى العرق أو الدين أو نوع الجنس أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، ومع التطورات الصحية التي عرفها العالم خلال العقود الماضية، والسنوات الأخيرة، صار اهتمام المنظمة منصبا أكثر حول الطوارئ الصحية، من تفشي الأمراض والكوارث والأزمات الإنسانية، وبذلك صارت منظمة الصحة العالمية تؤدي دوراً

([1])-طارق عسيران، **دعم السلة المحلية في دعم الخطط الاستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية: تجربة UN–HABITAT في جنوب لبنان**، في : عاطف عطية وماهر كيال(محرران)، **المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية وتحولات المجال**، أعمال المؤتمر العربي الأول، منشورات مركز الابحاث، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، طرابلس، لبنان، أيام 18- 20 ديسمبر 2008، ص309.

([2])-محسن افكيرين، **قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة، الأمم المتحدة أو الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها... المنظمات الدولية الإقليمية**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2015)، ص ص295-308.

أساسياً في دعم البلدان في الإستجابة لحالات الطوارئ التي تترتب عليها عواقب صحية عمومية والتعافي منها. [1]

ب-مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث

تعد الكوارث الطبيعية عائقا رئيسيا أمام التنمية، غير أنّ الأمم المتحدة جعلت من بين اهتماماتها التصدي للتهديد الذي تشكله تلك الكوارث، وقد أنشئ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في ديسمبر 1999م، لضمان تنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وهذا المكتب هو جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، خيث يخدم المكتب بوصفه حلقة الوصل في نظام الأمم المتحدة بكل ما يتصل بتنسيق الحد من الكوارث. [2]

ثانيا: منظمات ذات صلة بنشاط الأمم المتحدة الإنساني

أدى إتساع نطاق الأزمات والمشكلات الإنسانية، إلى زيادة التكفل والإنشغال الدولي بها، وذلك عبر إنشاء جملة من المنظمات التي تعنى بالتدخل والمساعدة، ودعم الجهود الدولية الرسمية في إنهاء مسببات الأزمات الإنسانية في مناطق العالم المختلفة، وفي هذا الصدد برزت عدة منظمات ذات وظائف إنسانية، تتمثل في:

1-المنظمة الدولية للهجرة

تعمل المنظمة الدوليّة للهجرة (IOM) للمساعدة على ضمان الإدارة الإنسانية والمُنظّمة للهجرة، وضمان إيجاد تعاون دوليّ فيما يخصّ قضايا الهجرة، وكذلك للمساعدة في البحث

([1])- منظمة الصحة العالمية: حالات الطوارئ ، متوفر على الرابط الإلكتروني :
https://www.who.int/ar/emergencies/situations اطلع عليه بتاريخ 26 جوان 2021

([2])- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية**، النسخة العربية، (إيطاليا: روما، إصدارات منظمة الفاو، 2018)، ص94.

عن الحلول العملية لمشاكل الهجرة، ولإيجاد وتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين الذين هم في حاجة، سواءً كانوا لاجئين أو أشخاص نازحين.[1]

2-أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

أُنشئت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UN ClimateCC) في عام 1992 عندما اعتمدت البلدان اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، ومع اعتماد بروتوكول كيوتو في عام 1997 واتفاق باريس في عام 2015، أعادت الأطراف في هذه الاتفاقات الثلاثة التأكيد على دور الأمانة ككيان للأمم المتحدة مكلف بدعم الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ. [2]

3-مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة المسؤول عن الجمع بين الجهات الفاعلة الإنسانية لضمان إستجابة متسقة لحالات الطوارئ. يضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضًا وجود إطار عمل يمكن من خلاله لكل جهة فاعلة المساهمة في جهود الاستجابة الشاملة.

تتبع ولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من قرار الجمعية العامة 182/46 الصادر في ديسمبر 1991، والذي ينص على أن "الدور القيادي للأمين العام أمر بالغ الأهمية ويجب تعزيزه لضمان الاستعداد بشكل أفضل والاستجابة السريعة والمتسقة لـ: الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى ". وتحقيقا لهذه الغاية، يحدد أيضا دور منسق الإغاثة في حالات الطوارئ(IRC) Emergency Relief Coordinator، الذي يعمل مع الأمين العام واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) في قيادة وتنسيق وتسهيل المساعدة الإنسانية، وهذا المكتب هو الذي يقدم الدعم إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والأمين

---

(1)- عبد الحميد والي، **إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي وتعليق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين**، (لبنان: بيروت، دار بيسان، 2007)، ص89.

(2)- علي عبد الفتاح، **الإعلام البيئي**،(الأردن: عمّان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2016)، ص14..

العام للوفاء بمسؤوليات القيادة والتنسيق المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 182/46، ويحدد قرار الجمعية العامة 182/46 دورًا قياديًا وتنسيقيًا واضحًا إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ للمساعدة الإنسانية الدولية للاستجابة لاحتياجات الأشخاص المتضررين.[1]

يمتد هذا التفويض ليشمل الأشخاص المتضررين في حالات النازحين داخليًا (IDPs) (Internally *displaced people*)، وقد تم تعزيزه بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة (بما في ذلك قرار الجمعية العامة 165/70)، وقد تم الاعتراف بذلك رسميًا في جدول أعمال الإصلاح الذي وضعه الأمين العام في عام 1997، والذي أسند إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مسؤولية التنسيق العام لمساعدة النازحين داخليًا. أعربت الجمعية العامة عن دعمها لجدول أعمال الإصلاح، وفي قرارات لاحقة شددت على "الدور المركزي لهيئة الإنصاف والمصالحة" لتنسيق حماية النازحين داخليًا ومساعدتهم. [2]

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في إدارة العمل الإنساني إبان الأزمات

إنّ مصطلح المنظمة غير الحكومية لا يعرّف فئة قانونية محدّدة، سواء في القانون الدولي أو في القانون المحلي، وبدلًا من ذلك، فإنه يعتبر طريقة مناسبة في تسمية أشخاص إعتباريين بموجب قانون دولي خاص، تكون النقطة المشتركة الوحيدة بينها هي أنها لا تشكل بنى حكومية وأنها لا "تستهدف الربح"، ويفيد هذا المصطلح أيضًا في تمييزها عن المنظمات الحكومية الدولية (التي يشار إليها أحيانًا بالمنظمات الدولية) أو الشركات الربحية، ومع أنها تعرف أحيانًا بالمنظمات غير الحكومية الدولية، إلّا أن مصطلح المنظمة غير

(1)- محمد علي مخادمة، **واجب التدخل الإنساني**، (الأردن: إربد، دار الكتاب الثقافي للنشر و التوزيع ، 2011)، ص ص 101، 102.

(2)-History of OCHA ; available at link :https://www.unocha.org/about-ocha/history-ocha ;seen on june;25;2021

الحكومية يشير عادة إلى المنظمات التي لا تكون نشاطاتها وطنية بشكل جازم، بينما يستخدم مصطلح المنظمة غير الربحية غالبًا للإشارة لمنظمات محلية ذات أهداف مماثلـــــة. [1]

إنّ وضع هذه المنظمات يُنظِّمه القانون المحلي المطبق وقد تكون المنظمات غير الحكومية جمعيات قائمة على العضوية، أو مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصة أو العديد من الأنواع الأخرى من المنظمات غير الحكومية التي تحظى بإعتراف من القانون المحلي في البلد المعني، وتقوم المنظمات غير الحكومية بتحديد المهامّ الخاصة بها ووضع أنظمتها الأساسية، ومواثيقها وأهدافها بالتعاون مع مجالس إداراتها. وتضمّ الجمعيات القائمة على العضوية الأفراد حول أهداف مشتركة تكون موضحة في قوانين المنظمة أو دستورها، وبالتالي، فإنها تعكس التضامن الدولي للأفراد، وتعمل كمكمّل للمؤسسات السياسية الدولية وللقوانين الإقتصادية والتجارية للسوق العالمية. [2]

لا يعتبر وجود المنظمات غير الحكومية في الساحة الدولية ببساطة نتاجًا لمكانتها القانونية، فهي تشارك في حياة المجتمع الدولي من خلال النشاطات غير الربحية التي تقوم بها في العديد من الدول الأجنبية، وقد تختلف طبيعة هذه النشاطات بشكل كبير، وفقًا للمنظمة نفسها. فهي قد تكون منظمات إنسانية، أو ثقافية، أو تعليمية، أو دينية، أو إقتصادية ...إلخ. [3]

من أجل حماية حرية الإنضمام للجمعيات، فإنّ القوانين ذات الصلة في البلدان المختلفة لا تتضمّن عادة آليات مقيدة تراقب الأنواع المختلفة من المنظمات غير الحكومية، والإلتزام

([1])- منظمة أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، النسخة العربية، متوفر على الرابط الالكتروني: https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mnzmt-gyr-hkwmyw/ ، اطاع عليه بتاريخ 15 جوان 2021

([2])-Jonathan A. Fox and L. David Brown, **The Struggle for Accountability: The World Bank, NGOs, and Grassroots Movements**,(USA ; Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 1998), p140.

([3])-منظمة أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، مرجع سابق.

الصارم الوحيد الذي تواجهه هو أنه يتعيّن عليها الامتناع عن تنفيذ أية نشاطات قد تعود بالربح على أي فرد، والإلتزام بعدم ممارسة النشاطات السياسية. وتخضع هذه المنظمات بشكل أساسي للمساءلة أمام مجالس إداراتها أو الهيئة التي تقوم بتلك الوظيفة (والتي لديها إلتزامات بموجب القانون المحلي)، وإن أمكن، أمام الجمعية العمومية المؤلفة من أعضائـــها. [1]

إن هذه المرونة قد تكون نقطة ضعف أيضًا. فالمنظمات غير الحكومية غالبًا ما تخضع لضغوط عديدة، مثل الضغوط المالية أو السياسية. وعلى سبيل المثال، تعتمد بعض المنظمات غير الحكومية بشكل كلّي تقريبًا على التمويل الحكومي في عملها، الأمر الذي قد يعرض استقلاليتها وطبيعتها غير الحكومية للخطر. [2]

إن الضوابط والموازين وكذلك الرؤية التي يُحدِّدها أعضاء جمعية معينة أو مجلس إدارة منظمة معينة هي الحارس والضامن الرئيسي لإستقلالية ومسؤولية العمليات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

- يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحصل على وضعية استشارية لدى منظمات دولية حكومية معينة، يقترب مجال اهتمامها من مجال عمل المنظمات غير الحكومية. وهذه الوضعية تتيح لها الاطلاع على عمل المنظمات الدولية ذات الصلة وتقديم الوثائق أو المشاركة في الحوار مع الدول حول قضايا تندرج تحت اختصاصها[3].
- لدى تطبيق برامج دولية للصالح العام، تستطيع المنظمات غير الحكومية توقيع عقود شراكة تشغيلية مع منظمات دولية وعقود مالية لدى قبولها أموالًا من مانحين دوليين أو

([1])-David A. Hardcastle, **Community Practice: Theories and Skills for Social Workers**, Oxford University Press, 2011, p262.

([2])- منظمة أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، مرجع سابق.

([3])- نفس المرجع.

محليين. وبمقدورها أيضًا توقيع اتفاقيات برامج مع الوزارات ذات الصلة في الدول التي تعمل فيها.

▪ وفي أوضاع النزاع، تسند اتفاقيات جنيف إلى منظمات إنسانية غير متحيّزة واجب تقديم الإغاثة والحماية للضحايا. في هذه الحالات، لا يكفي أن تُظهِر المنظمات الإنسانية استقلالها المالي أثناء القيام بعملها، وينبغي لها عدم إظهار تضامن انتقائي مع بعض الضحايا. [1]

يضع القانون الإنساني بعض المبادئ العملية التي تفرض على المنظمات المفترض أنها منظمات إنسانية العمل من أجل جميع الضحايا دون أي تمييز مبني على أساس العرق أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو الآراء السياسية أو أي معايير أخرى (مبدأ عدم التحيز). وفي حالات النزاعات المسلحة، من الأهمية بمكان أن تعي المنظمات غير الحكومية مسؤولياتها فيما يتعلّق بمهمة توفير الحماية والمساعدة للمدنيين والتي يسندها القانون الإنساني لمنظمات إنسانية غير متحيزة في مثل هذه الأوضاع، وفي حال إخفاقها في القيام بذلك، فإن أعمال المنظمات الإنسانية الخاصة يمكن أن تضعف الحماية التي يستحقها الضحايا. [2]

(1)- منظمة أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، مرجع سابق.

(2)- نفس المرجع

الفصل الثالث

تنسيق الجهود المدنية العسكرية في الإستجابة للأزمات الإنسانية

الفصل الثالث: تنسيق الجهود المدنية العسكرية في الإستجابة للأزمات الإنسانية

يطرح موضوع النشاط الإنساني نقاشا بشأن الجهات الموكل لها إدارة هذا النشاط خاصة و أن هناك تقاطعات في مواضيع السيادة، والأمن والسرية والجوانب الربحية مقابل البعد التطوعي والخيري وكذا الضبط القانوني مخافة أن تتحول الأنشطة الإنسانية إلى جانب من الإضرار بالدولة أو جزء من الإنتفاع غير المشروع لأفراد أو دول، وعلى هذا النحو فإن هناك مطالب جدية بخصوص أن لا يترك هذا المجال للنوايا الحسنة و الحرية المطلقة، بل إنه يجب أن يكون هناك حضور رسمي للدول خاصة بإدراج الشق العسكري و تحقيق شكل من التنسيق في الجهود بين الطرف المدني والطرف العسكري، وهذا ما يحاول هذا الفصل التعرض إليه وعرضه من خلال بناءات هذا التنسيق والبحث في فعالية أكبر له في مواجهة الأزمات الإنسانية.

المبحث الأول: بناءات التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية

يقتضي فهم حالة التنسيق المدني العسكري بالتطرق الى مضمونه، عبر التعريف به، وفهم أشكال ذلك التنسيق وفواعله الأساسية وهو ما سيجري العمل عليه في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: التعريف بالتنسيق المدني العسكري

يستخدم الباحثون في هذا المجال مفردات مختلفة لتأطير متغيري مدني–عسكري، وقد أستخدم مفهوم التعاون المدني العسكري، وكذا مفهوم التفاعل المدني العسكري، بينما وظف

في دراسات عدة تعبير الديناميكيات المدنية العسكرية، وأستخدم أيضا تعبير الإستجابة المدنية العسكرية. [1]

تعرّف الأمم المتحدة مصطلح "التنسيق المدني–العسكري " "C.M.Coord" أو Civil– Military Coordination بأنه:

" الحوار والتفاعل بين الفاعلين المدنيين والعسكريين في حالات الطوارئ الإنسانية، وهو أمر ضروري لحماية وتعزيز المبادئ الإنسانية، وتجنب المنافسة، وتقليل التناقض إلى أدنى حد، وعند الإقتضاء السعي لتحقيق الأهداف المشتركة، إنه يوفر نطاقا من التفاعل بين الجهات العسكرية والإنسانية، يمتد من التعايش إلى التعاون، فالتنسيق مسؤولية مشتركة يسهلها الإتصال والتدريب المشترك ". [2]*

تصف إدارة عمليات حفظ السلام عمليات التنسيق بأنها "وظيفة في بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، تسهل التفاعل بين العنصرين العسكري والمدني للبعثة، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في منطقة البعثة، من أجل دعم أهداف مهمة الأمم المتحدة"[3]، ويشبه فهم الإتحاد الأوروبي للتنسق المدني العسكري، تصور الأمم المتحدة، من حيث أنه"يأخذ في الإعتبار" المبادئ التوجيهية لإستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في الإغاثة من الكوارث"، ويشجع الإتحاد الأوروبي التنسيق بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية في حالات الطوارئ، ويرى أنه ضروري لحماية وتعزيز المبادئ الإنسانية، وتجنب

([1])- رياض بوزرب، جمال منصر، **تنسيق الجهود المدنية العسكرية في العمل الإنساني المجالات والتحديات**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06 العدد 01، جانفي 2021، ص1310

([2])-نفس المرجع و الصفحة.

*للمزيد أنظر : M.H.Bulmer,**The Need for Geoscience Inputs in Civil Military Planning and Response**, In : Peter L. Guth(Ed), **Military Geoscience: Bridging History to Current Operations**, (Switzerland :Geneva, Springer Nature,2020), p191.

([3])-نفس المرجع، ص 1311

التنافس بين القدرات المدنية والعسكرية، وتقليل التناقض، وإتباع الأهداف المشتركة عند الإقتضاء. [1]**

من جهة نظر العاملين في المجال الإنساني، "فإنّ التعاون المدني–العسكري يمثل الرابط الذي يسهل توحيد الجهود بين القوات العسكرية والكيانات المدنية ذات الصلة، بما في ذلك السلطات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والدولية. كما يشكل أنشطة الإتصال في القوات المسلحة لمراقبة الوضع العام والإنساني الذي يواجه السكان المدنين والتأثر فيه". [2]***

لقد تم إنشاء قسم التنسيق المدني –العسكري التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية Civil–Military Coordination Section (CMCS)، داخل فرع خدمات الطوارئ، من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للعمل كنقطة محورية في نظام الأمم المتحدة للتنسيق المدني –العسكري الإنساني، لضمان الاستخدام الفعال والفعال للأصول العسكرية الأجنبية في الطوارئ الإنسانية ولضمان التواصل المناسب بين الجهات المدنية والعسكرية. من خلال هذا التفويض، تنتشر CMCS في العمليات الميدانية وتدعمها وتنفذ أنشطة التنسيق المدني العسكري على مستوى المقر لتعزيز قدرات التأهب والاستجابة للشركاء الوطنيين والدوليين. ويشمل ذلك تطوير المبادئ التوجيهية والإشراف عليها، وتوفير التدريب، وكذلك المشاركة

([1])-رياض بوزرب، جمال منصر، **تنسيق الجهود المدنية العسكرية في العمل الإنساني المجالات والتحديات**، مرجع سابق، ص1313

للمزيد انظر: Michelle Bachelet and all, **The Humanitarian Response Index 2011: Addressing the Gender Challenge, (Switzerland :Geneva. Spain : Madrid DARA Organisation , 2011), p111.

([2])-نفس المرجع و الصفحة

***للمزيد أنظر: راج رانا، **التحديات المعاصرة في العلاقة بين المدنيين والعسكريين: توافق أم عدم تكامل؟**، المجلة الدولي للصليب الأحمر ، منشور بتاريخ: 2004/12/31، اطلع عليه بتاريخ 2021/06/26، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://www.icrc.org/ar/doc/assets/files/other/contmoporary–challanges–rajrana.pdf

في ورش العمل والمؤتمرات وتمارين المحاكاة لإعداد الشركاء التشغيليين للأزمات الإنسانيــة. [1]

يهدف التنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة UN-CMCoord إلى قيادة التفاعل بشكل ديناميكي بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية في بيئة غالبًا ما تتغير بسرعة. وتتمثل أهدافها الرئيسية في: [2]

• تحسين الحوار الجماعي والتواصل والتفاعل؛

• المساعدة في الحفاظ على حرية العمل الإنساني، من خلال الحفاظ على تمييز واضح لهويات ووظائف وأدوار الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية؛

• التأكد من أن العلاقة بين المساعدات الإنسانية والعسكرية / الجهات المسلحة المناسبة للسياق العملياتي؛

• تسهيل نهج إنساني متماسك ومتسق عبر وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع؛

• ضمان الاستخدام المناسب وفي الوقت المناسب للأصول العسكرية الأجنبية كملاذ أخير لدعم العمليات الإنسانية عندما لا تكون القدرات المدنية جاهزة لتلبية احتياجات إنسانية ملحة؛

• ضمان تماسك جهود الإغاثة لتجنب الازدواجية في الأنشطة العسكرية والإنسانية.

تتمثل المهام الأساسية المرتبطة بوظيفة التنسيق المدني العسكري للأمم المتحدة UN-CMCoord في:

• إقامة حوار مع القوات العسكرية وإدامته؛

(1) -Guide for the military 2.0 ;OCHA ;United nations ; available at link : https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Guide%20for%20the%20Military%20v2.pdf ;p53

(2) - ibid,p54

• إنشاء آلية لتبادل المعلومات والتفاعل الإنساني مع القوات العسكرية والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى؛

• دعم تطوير ونشر إرشادات خاصة بالسياق للتفاعل من قبل المجتمع الإنساني مع الجهات الفاعلة العسكرية والمسلحة؛

• مراقبة أنشطة القوات العسكرية والتأكد من عدم وجود تأثير سلبي لها على الأشخاص المتضررين أو المجتمع الإنساني؛

• المساعدة في التفاوض على القضايا في المجالات الحاسمة للتنسيق. [1]

المطلب الثاني: أشكال التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية

ظهر التنسيق المدني العسكري في التعامل مع الأزمات الإنسانية متزامنا مع المكانة المتصاعدة لإحترام وتقنين العمل الإنساني ولقد إتضح أن للبعد الأخلاقي دورا في قبول عسكري لأنشطة إخلاء الجرحى، وإسعاف المصابين والمعاملة الإنسانية للأسرى والمعتقلين ولهذا إستفاد شاغلوا المهام الإنسانية من تسهيلات و تراخيص لمباشرة أعمالهم في أوضاع الحرب والنزاع، ويمكن في هذا الإطار العودة الى ظروف نشأة الصليب الأحمر وما إندرج تحته من توافقات دولية على تحييد أعضائه والقبول بالدور الإنساني لهم، ولهذا برز أول أشكال التنسيق من خلال التعرف بالعاملين في النشاط الإنساني وتقنين أوضاعهم وتسوية وثائقهم الإدارية ومنحهم شارات وألبسة تميزهم وتعطيهم الأولوية أو الإعفاء من التفتيش أو الإعتراض. [2]

يتحدد التنسيق والتعاون العسكري–المدني في عدة مهام، يمكن عرضها على النحو التالي:

01– تنسيق النشاطات اللازمة في مجال التعاون العسكري– المدني مع جميع الوزارات

([1])- Guide for the military 2.0 ;OCHA ;United nations;p54

([2])-مايكل إيغناتيف، **اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي**، في: روي غتمان وديفد ريف(محرران)، **جرائم الحرب: ماذا ينبغي على الجمهور معرفته**، تر: غازي مسعود، 0الأردن: عمّان، دار أزمنة للنشر، 2003)، ص ص376–379.

المعنيّة؛

02- التنسيق مع المنظمات والهيئات المانحة (عسكرية ومدنية) الراغبة بتمويل مشاريع في مجالات التعاون العسكري-المدني ومتابعة التنفيذ؛

03- التنسيق مع السلطات المحلية (بلديات، هيئات أهلية،... إلخ) لدرس حاجاتها الحياتية، الإنمائية،... الخ؛

04- دراسة جدوى المشاريع، مناطق تنفيذها، تقييم نتائجها وإقتراح المناسب؛

05- الإشراف على تنسيق أعمال التعاون العسكري – المدني ضمن قطاعات القوى المنتشرة عملانياً. [1]

تطور التنسيق بين شقي العمل الإنساني لفتح الممرات الآمنة و دعم إمكانية الوصول الى المناطق البعيدة عن النزاع مع ما يتبع ذلك من توفير لوسائل النقل والخدمات اللوجستية و تأمين الأفراد، ورغم كل هذه التسهيلات كان التنسيق في مستوياته الدنيا، على أساس ما كان يعبر عنه على أنه تنازل من القوى الأمنية والعسكرية للهيئات الإنسانية، وهو وضع بدأ يتم تجاوزه بعد الحرب العالمية الثانية، لقد افتكت المنظمات غير الحكومية وأطر العمل التطوعي والخيري وضعا قانونيا مميزا لها، مستعينة بالإرادة الدولية في تجنب مآسي الحروب التي عرفها القرن العشرون، وتجاوز حالة الإنتهاكات والإضرار بملايين البشر، حيث إتضح هذا الوضع بشكل أكثر وضوحا في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تم الإنتقال من وضع الإشراف، والهيمنة من القوى العسكرية على فواعل العمل الإنساني الى حالة من الشراكة والتعاون، حيث توسعت الأوضاع الإستشارية في المنظمات غير الحكومية وبدأت تدرج في خطط التدخل والمتابعة للأزمات، وأصبح يجري تحديد مهامها، و توفير الدعم المالي لها،

(1)-موقع الجيش اللبناني، **مديرية التعاون العسكري – المدني**، منشور بتاريخ2015/01/01، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/12، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3qiLR2C

على نحو يجذب الثقة في أنشطتها، ويستقطب العنصر البشري، كما يتيح تفويضات على الأرض لتلك الهيئات و المنظمات على الأرض. [1]

بإستعراض عدد من الأزمات الإنسانية في فترة ما بعد الحرب الباردة إتضح أن الدول بقطاعاتها المدنية أقامت صلات عمل مع الجهد العسكري، لدرجة أن صارت فواعل العمل الإنساني تشغل مراكز العمل المتقدم كما تغطي أنشطة الإستطلاع وجمع المعلومات وتوفير الدعم، وكذا إستقطاب الولاءات والضغط في جانب الإدارة الفعالة للأزمات، مع المساهمة في بناء المسارات التفاوضية وصياغة القوانين، لتصبح الأداة العسكرية مجالا للردع في حال الإضرار بالعاملين في القطاع الإنساني، وكذا ضمانة لتنفيذ الإلتزامات على نحو فعال ومؤثر. [2]

إنّ زيادة الأزمات الإنسانية بعد الحرب الباردة وتعدد مضامينها قد أوقع على الدول إلتزامات بالتدخل تحت بنود مسؤولية الحماية، وحق التدخل الإنساني، كما أثار مخاوفها من خطورة إهمال معاناة الأفراد والنئي بالنفس عن المساعدة و التدخل وعلى هذا الأساس فإن تنسيق الجهود المدنية العسكرية في التعامل مع الأزمات الإنسانية، لا يمكن فصله عن البراغماتية الشديدة في السلوك الدولي، حيث يمكن الرضا بالشراكة والقبول بتكاليف مقبولة، تتجنب خسائرا كبرى وأوضاعا غير مستقرة[3]، وهو المبدأ الذي يمكن الوقوف عليه في الحضور العسكري الأمريكي في التعامل مع الأوضاع غير المستقرة في أفغانستان والساحل والقرن الإفريقيين، كما أنّ أوروبا خاصة بريطانيا وفرنسا توجّهان سياستهما الدفاعية، إنطلاقا من هذا المبدأ على غرار الدعم الفرنسي للأنشطة الإنسانية في مالي و إفريقيا الوسطى

([1])-حسن جوني، **المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 89، جويلية 2014، ص ص111-152.

([2])-جان إيجلاند، أديليو هارمر، آبي ستودارد ، **أن تظل وتعمل: ممارسة جيدة للعاملين الإنسانيين في البيئات الأمنية المعقدة**، (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، 2011)، ص ص11-13.

([3])- نفس المرجع، ص30.

وكوت ديفوار، كما تبرر روسيا نشاطها العسكري في سوريا بالمعطى ذاته خاصة في ظل ما يعرف بالحرب على الإرهاب و التعامل مع ملفي الهجرة و اللجوء.

المبحث الثاني: نحو فعالية أكبر للتنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية

يقتضي فهم التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية، أن يكون هناك إطلاع على الجوانب التي يمكن أن تفعّل هذا التنسيق، وتنجح من خلالها في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه، وعلى هذا النحو فإنه يتعين الوقوف على التوجهات الجديدة في الدفع بذلك التنسيق نحو فعالية أكبر، وهو ما يمكن ربطه بعنصرين مهمين، هما المجتمع المدني العالمي، ودور التكنولوجيات الحديثة.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني العالمي

يتشكل المجتمع المدني العالمي من هيئات تطوعية ومستقلة تتكون بدورها من أشخاص طبيعيين أو مجموعة من الجمعيات من دول وجنسيات مختلفة، تخضع للقانون الداخلي للدول رغم أنها تباشر مهامها في مناطق مختلفة من العالم (منظمة العفو الدولية؛ منظمة الصليب والهلال الأحمر الدوليين؛ ومنظمة أطباء بلا حدود...)، ولقد أحدثت العولمة تغيرات جذرية على مستويات كثيرة، دفعت إلى الحديث عن شكل جديد للمجتمع المدني، وهو المجتمع المدني العالمي، وهو عبارة عن مجموعات مدنية تهتم بمسائل وإشكاليات عابرة للدول، وتستعمل وسائل تواصل عابرة للحدود، تتوفر على تنظيم عالمي، وتتعاون على المستوى الدولي. .[1]

إنّ المجتمع المدني العالمي في تعريف ماري كالدور **Mary Kaldor** هو أرضية تضم مناضلين ومنظمات غير حكومية ونيوليبراليين ومجموعات وطنية ودينية، تناقش وتتفاوض وتمارس الضغط من أجل التأثير على التحولات والتوجهات العالمية، وهو ناتج

([1])-محمد خيدون والوالي كوبي، **مفهوم المجتمع المدني العالمي بين القبول والرفض**، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 58، نوفمبر 2019، ص ص 93-100.

بالأساس عن التواصل والترابط المتزايد بين الدول، كما هو ناتج أيضا عن ظهور نسق حكامة عالمي، وإنبثاق حركات وجماعات وشبكات وتنظيمات تفتح نقاشا عموميا عالميا، وحسب ماري كالدور فقد عرف مفهوم المجتمع المدني تحولا مهما عقب نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ساهمت في تحققه ثلاثة باراديغمات أساسية، أولها هو الحركات الإجتماعية الجديدة التي ظهرت منذ سنة 1968م بمطالب وأشكال جديدة للإحتجاج، فيما يتمثل الباراديغم الثاني، في الدور الذي لعبته المؤسسات العالمية والحكومات الغربية، حيث تم إعتبار المجتمع المدني جزء مهما من الأجندة الجديدة للسياسية، وذلك ضمن ميكانيزمات هادفة إلى تسهيل عمليات إصلاح السوق وتحقيق الديمقراطية، وتسمي كالدور هذه النسخة "بالنسخة النيوليبرالية"، ، أمّا الباراديغم الثالث فهو ما تسميه ماري كالدور "بالنسخة ما بعد حداثية للمجتمع المدني"، والتي ساهمت في ظهورها مجموعة من الكتابات الأنثروبولوجية التي إنتقدت المركزية الأوروبية لمفهوم المجتمع المدني، وإعتبرت أن المجتمعات غير الغربية تعرف هي الأخرى أشكالا أخرى شبيهة بالمجتمع المدني ليست بالضرورة مبينة على الفردانية، وأن جميع الثقافات تتضمن تقاليد معينة للكرامة الإنسانية والتسامح وإستخدام العقل والتشاور العمومي.[1]

يتغير دور المجتمع المدني العالمي من الإعلام إلى المشاركة المباشرة في إدارة المسائل العالمية، إذ تعمل منظمة الشفافية الدولية مع البنك الدولي في حملات مناهضة الفساد، كما عملت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية مع الحكومة الكندية، ويشترك في اللجنة العالمية للسدود المجتمع المدني والمصالح[2]، ويظهر دور المجتمع المدني العالمي في التأثير حتى على قدرة قبول القرارات الدولية، ففيما ينظر تقليديّا إلى التّدابير العقابيّة المفروضة بقرارات من مجلس الأمن بوصفها تدابير قانونيّة، فان تطبيقها في بعض الدّول

(1)-محمد خيدون والوالي كوبي، **مفهوم المجتمع المدني العالمي بين القبول والرفض**، مرجع سابق، ص ص 93-100.

(2)- إبراهيم غرايبة، **المجتمع المدني العالمي ودور جديد**، جريدة الغد، الأردن، 2011/07/25، يمكن الوصول إلى المقال عبر الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3gNBxMR

كشف أثارها السّلبيّة المدمّرة وإنتهاكها لحقوق الإنسان، وخصوصًا لحقوق الفئات الأضعف كالأطفال والنّساء... في البلدان المستهدفة مثال العقوبات الشرعيّة الشّاملة على العراق الّتي تسبّبت بمقتل الآلاف من العراقيّين نتيجة نقص الطّعام وغياب الدّواء حيث لامست مستوى الجريمة ضد الانسانيّة الّتي يتوجّب محاسبة المسؤولين عنها، أطلقت النّقاش حول التّناقض الأخلاقي وقانونيّة العقوبات ونتائجها الإنسانيّة الكارثيّة، ما أدّى لتوافق أنّ السّلع الأساسيّة كالغذاء والدّواء لا تستخدم كأدوات للإكراه السّياسي.[1]

رغم كل المبادرات والمحاولات لتعزيز الحماية الدولية للعاملين في المجال الإنســـــاني، و العمل على خلق نظام إنساني مشترك، إلا أنه لا يوجد إلتزام عالمـــــــــــي، حيث كثيراً ما تتفاقم محدودية الإمدادات الإنسانية بل إن المشكلة تكمن أيضا في عدم وجود أشكال أخرى من الإنخراط الدولي الإنساني في مختلف الأزمات، وهذا ما جعل والعاملين في مجال العمل الإنساني، و وكالات الإغاثة تكافح للحصول على الإمدادات في البيئات الهشة التي يعيقها إنهيار سلاسل التوريد العالمية من أجل سد الفجوة في الخدمات الأساسية، مما يضمن بقاء المستجيبين الإنسانيين في الخطوط الأمامية للأزمات الإنسانية وتفعيل كل آليات الحماية الدولية لضمان أمن وسلامة عمال الإغاثة والعمل الإنساني، من جهة تطفو في كل مرة يتم فيها التحدث عن العمل الإنساني الدولي جدلية تسييس المساعدات الانسانية، وهو ما يشكل الحلقة الأصعب في ضمان نظام إنساني عادل. [2]

([1])-حسام الدّين آلا، **التدابير القسرية الغربية: بين الذرائع الإنسانية والدوافع الحقيقية**، منشور بتاريخ: 2019/05/02، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/07، متوفر على الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ogDr4

([2])-سامية بن يحي، **العمل الإنساني في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة**، مرجع سابق.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيات الحديثة في فعالية الاستجابة المدنية العسكرية للأزمات الإنسانية

تتوقف الفعالية في إدارة الكوارث على إيصال المعلومات إلى من يحتاجونها في الوقت المناسب وبصورة فعالة. وتشمل أنواع المعلومات الضرورية لدعم إدارة الكوارث مجموعة واسعة من المجالات من قبيل إستشعار الكوارث والإنذار بقرب وقوعها، وعمليات تقييم الأضرار، ومواقع الملاجئ، وتنسيق الدعم اللوجستي وسلسلة الإمداد والدعم الطبي في حالات الطوارئ، وتحديد سلامة وعافية الأسر والأصدقاء، وأعمال البحث والإنقاذ. ويشارك في قنوات الاتصالات المواطنون، والموظفون الحكوميون، وموظفو السلامة العمومية، وعمال الإغاثة، ومنظمات القطاع الخاص وجهات أخرى. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT) أدوات أساسية لدعم مختلف متطلبات التواصل بين مختلف هذه الجهات المعنية.". [1]

إنّ التغيرات التي يعرفها العالم اليوم، إثر التطور التكنولوجي خاصة في وسائل الإعلام والاتصال، وما أتاحه ذلك من قدرة على التنقل سواء بالنسبة للبضائع والأفراد أو الأفكار والمعلومات، منح الفرصة للفاعلين السياسيين وغيرهم لتوسيع دائرة تأثيرهم، ومن تشكيل حركات سياسية وإجتماعية خارج الحدود الوطنية، الأمر الذي أدى إلى خلق مجتمع مدني عالمي، إستجابة للتطورات العالمية من جهة، وإستجابة للتحديات العابرة للحدود من جهة أخرى، كالتحديين الأمني والبيئي، وبناء على هذا الأساس، فإنه يمكن القول أن المجتمع المدني العالمي هو ليس فقط حصيلة تغيرات ماكروسوسيولوجية وإنما هو حل ناجع يقترح

(1)- الإتحاد الدولي للإتصالات،" **استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها والتصدي لها** "، التقرير النهائي، متوفر على الرابط الإلكتروني:https://cutt.us/XdUig ، ص01

نفسه اليوم لتجاوز مشاكل عجزت الدولة عن تخطيها، كما يمنح آفاق جديدة للفاعلين ويفتح المشاكل المحلية والوطنية على العالم. [1]

أدى تطور التكنولوجيا و المعلومات إلى تراجع الجيوبوليتيكا التقليدية، حيث كانت الجغرافيا محددا للسيادة والحرب، فأمست الحدود المخترقة والمجال الذي تتحدد ضمنه مرهونا بالهوية وليس بالمسافات، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الدول و الأمن والمواطنة، وهو ما إحتواه مفهوم الأمن الإنساني، كما أن العولمة خالقة للنزاعات، فالأمل في أن يؤدي الإعتماد المتبادل إلى تقليص النزاعات، تبدد عند ما أمسى يساهم في إشتعالها من جديد، كما أنها تفقد الهوية عند البعض من الجماعات مما يدفعهم إلى إستعمال العنف كدفاع عن هويتهم، وفقدان الحكومات لسيطرتها على الميدان الإقتصادي لكونها لا تساهم في صياغة القوانين التي هي منوطة بالسوق. [2]

أحدثت التطورات التي شهدها قطاع الإتصالات على مدى السنوات القليلة الماضية، نقلة في طريقة التواصل في مجال العمل الإنساني وإستخدام المعلومات ومعالجتها، وسيكون للتطورات الحديثة تأثير مباشر وفوري على عمليات مواجهة الكوارث وعلى حياة المجتمعات المحلية المعرضة للأخطار الطبيعية أو المتضررة من الكوارث، وتشمل الإتجاهات في هذا القطاع المشاركة المتزايدة للسكان المتضررين في إنتاج المعلومات وتبادلها، وزيادة إستخدام الأنواع النقالة من التكنولوجيا ووسائط الإعلام الإجتماعية، وضرورة إدارة الكميات المتزايدة بإضطراد من المعلومات المتاحة، وتعاظم دور الجماعات التطوعية في إيجاد المعلومات من خلال'' مصادر الحشود ''.[3]

([1])–محمد خيدون والوالي كوبي، **مفهوم المجتمع المدني العالمي بين القبول والرفض**،مرجع سابق، ص ص 93–100.

([2])– الأستاذة نجية بلخثير، محاضرات مقياس: **المقاربات الحديثة للأمن ماستر 1**، مرجع سابق، ص 17

([3])– الجمعية العامة للأمم المتحدة، **التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية**، تقرير رقم 339/ 66/ A ،02سبتمبر 2011، ص ص 23 –24

من المتوقع أن يكون للأجهزة النقالة ،وبخاصة الهواتف الذكية تأثير كبير على الإستجابات في مجال العمل الإنساني في المستقبل، وتستطيع تكنولوجيا المعلومات أيضا أن تؤدي دورا هاما في مجال التأهب وتقييم الإحتياجات، سواء كان ذلك من خلال إعداد قواعد البيانات التشغيلية المشتركة، أو من خلال برامج التأهب المجتمعية، أو الإستشعار عن بعد، أو من خلال نظم متطورة للإنذار المبكر، تجمع بين رصد البيئة ومعالجة البيانات السابقة الوجود، وربط الأطراف الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والدفاع المدني ببعضها ومع الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية، وهي تتيح أيضا إمكانية تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين. وسيكون من الضروري تعزيز الشراكات القائمة والجديدة مع القطاع الخاص، في سبيل متابعة مسيرة إستخدام التكنولوجيا في مجال مواجهة الكـوارث. [1]

(1)- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية**، مرجع سابق، ص24.

خاتمة

خاتمة

ختاما لدراستنا وبعد التطرق للإطار المفهومي والنظري للنشاط الإنساني في الأزمات مرورا بمفهوم الأزمة وإرتباطاتها بالتركيز على الأزمات الإنسانية، سواء منها الطبيعية الناتجة عن الكوارث (فيضانات، زلازل، تغير المناخ)، أو صناعية ناتجة عن الحوادث الصناعية كإنفجار المواد الكيميائية أو المفاعلات النووية، وما تسببه من أحداث كارثية أو أزمات ذات المحتوى النزاعي الناتجة عن الحروب و الصراعات وما تخلفه من أثار سلبية عل كل النواحي الإنسانية بدءا من أزمات الهجرة واللجوء، وأزمات الغذاء وحقوق الإنسان، وكذلك الأزمات الصحية كالأوبئة و الأمراض المعدية حيث تتسبب فيها أحيانا الطبيعة، وأحيانا ما يخلفه الدمار الذي يعقب الصراع أو الكارثة من تردي الصحة العامة، وإنتشار الأمراض المتنقلة عبر المياه الملوثة، أو الخلل في أنظمة الصرف الصحي، وأحيانا بسبب الهندسة الوراثية وإستعمالها لأغراض غير سليمة، وذلك بتخليق الفيروسات ونشرها، أو ما يعرف بالحروب البيولوجية.

إنّ معالجة الأزمات تتطلب فاعلية وجهدا وإنفاقا ماليا، وذلك من خلال التأطير من حيث الدعم المالي لإنجاح العمل الإنساني وفاعلية الإستجابة، والتقيد بمبادئ الحياد دون الميل الى أي طرف اثناء تقديم المساعدات، و عدم التحيز لأي جهة والإستقلالية، بالبعد عن أي ضغوط سياسية أو مالية أو عسكرية ،كما يتطلب حل الأزمات الإنسانية هيكلة التحرك من حيث بناء القدرات لمرحلة ما بعد الأزمات، وذلك للخروج بأقل وأخف الأضرار، وتقديم أعمال الإنقاذ و الإغاثة للتكفل بالضحايا، وتقديم المساعدات، وكذلك بالدعم اللوجستيكي لتعزيز القدرات على الحل السريع والفعال للأزمات، وكل ذلك يتطلب فاعلية العمل الإنساني بتظافر الجهود وتكاثفها وبلورة جميع الإمكانيات بين مختلف الفاعلين.

تؤدي اللأمم المتحدة دورا بارزا في تأطير العمل الإنساني والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، التي لها دور لا يستهان به في حل الأزمات الإنسانية، كمنظمة أطباء بلا

حدود و الصليب الحمر والهلال الأحمر حيث أنشئ على مستوى الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ويقوم بوظيفة التنسيق الخاصة به بشكل أساسي من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)،وكما أنشأ قسم التنسيق المدني العسكري يعنى بتنسيق الجهود المدنية العسكرية في العمل الإنساني وكيفية إستعمال القدرات العسكرية في حفظ السلام وحماية المدنيين و الإغاثة وتأمين المساعدات كفيل بإستجابة أنية وفعالة تؤدي الى تخفيف الأضرار، وحل الأزمة بأقل الخسائر ويبرز أيضا الدور الجلي للمجتمع المدني العالمي في تعزيز التنسيق المدني العسكري، عبر تزويد العاملين في الإغاثة الإنسانية بالمعلومات وتقديم العون مما يؤدي الى تتبع الأخطار، والحد من الأضرار، كما للتكنولوجيا الحديثة الدور الهام في فاعلية الإستجابة في مواجهة الأزمات الإنسانية، من خلال إستغلال وسائل الإتصال الحديثة وأنظمة المعلومات والخرائط الجغرافية، واستعمال الذكاء الإصطناعي في التنبؤ بالكوارث و الأزمات خصوصا تغير المناخ و الكوارث الطببعية.

إنّ التعامل مع الأزمات الإنسانة ليس وليد اليوم بل هو متجذر في النفس البشرية حيث أن النزعة الإنسانية لفعل الخير متأصلة في الإنسان وتدفعه إلى التعاون مع غيره ومساعدته، ولكن العمل الإنساني تغير بعد الحرب الباردة وبروز القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر قيم الإنسانية والديمقراطية والتركيز على حقوق الإنسان وإنشاء هياكل تابعة للأمم المتحدة تعنى بشكل كبير بالجانب الإنساني وتكفل شعار العيش الكريم للجميع وتعزيز سبل المسائلة والشفافية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

أ–اللغة العربية:

1- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية**، تقرير رقم 339/ 66/ A ،02سبتمبر 2011.

2- الإتحاد الدولي للإتصالات،" **استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها والتصدي لها** "،التقرير النهائي،متوفر على الرابط الإلكتروني :https://cutt.us/XdUig

3- **التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، إطار عمل هيوغو 2005–2015 بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث**، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف 2008، تقرير رقم 60924-08. متوفر على الرابط الإلكتروني:

https://www.unisdr.org/files/2909_0860924giparabic.pdf

4– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية**، النسخة العربية، (إيطاليا: روما، إصدارات منظمة الفاو، 2018).

5- مبادئ أوسلو التوجيهية، **مبادئ توجيهية بشان استخدام االصول اجنبية للدفاع العسكري و المدني في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث**، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأمم المتحدة، نوفمبر2008، متوفر على الرابط الالكتروني : https://www.ifrc.org/docs/idrl/I814AR.pdf

6– إيجلاند جان ، هارمر أديليو ، ستودارد آبي ، **أن تظل وتعمل: ممارسة جيدة للعاملين الإنسانيين في البيئات الأمنية المعقدة**، (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، 2011).

7- ميثاق الأمم المتحدة.

ب–اللغة الأجنبية

-1 Guide for the military 2.0 ;OCHA ;United nations ; available at link https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Guide%20for%20the%20Military%20v2.pdf

ثانيا: قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ/الكتب

1- غريب لينا، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** الكتاب السنوي 2017 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي وامين سعيد الأيوبي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط1 جانفي 2018.

2- الكحلوت غسان، **العمل الإنساني الواقع والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 بيروت لبنان سبتمبر 2020.

3- والي عبد الحميد، **إشكالية اللجوء على الصعيدين الدولي والعربي وتعليق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين**، لبنان: بيروت، دار بيسان، 2007.

4- الراوي حميد، **الأمم المتحدة بين الإصلاح وتدني المسؤولية القانونية والأخلاقية**، الأردن: عمّان، دار ناشرون وموزعون، 2019.

5- عبد الفتاح علي، **الإعلام البيئي**، الأردن: عمّان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2016.

6- صلاح سالم محمد، ***إدارة الأزمات والكوارث*** القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2005.

7- مخادمة محمد علي، **واجب التدخل الإنساني**، الأردن: إربد، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، 2011.

8- بلختير بومدين أحمد، **حق الحياة البشرية: دراسة مقاصدية قانونية**، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2009 ,.

9- العمارات فارس محمد، **الأمن الإنساني في ظل العولمة**، عمان: الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020.

10- فكري مروة، **مدخل إلى العلاقات الدولية: أزمة العولمة وآفاق العالمية**، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2021.

11- الصواني يوسف، **نظريات في العلاقات الدولية**، لبنان: بيروت، منتدى المعارف، 2013.

12- أبو حنيفة الوليد، **دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.

13- عبد الكافي إسماعيل، **الموسوعة السياسية الميسرة**، القاهرة، دار عربية للنشر والتوزيع، 2010.

14- افكيرين محسن، **قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة، الأمم المتحدة أو الوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها... المنظمات الدولية الإقليمية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2015.

15- حسن لطفي خالد، **حقوق اللاجئين بين الفقه الاسلامي والقانون الدولي في إطار اتفاقية جنيف1951 وبروتوكول 1967**، مصر: الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2019.

16- إيغناتيف مايكل، **اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي**، في: روي غتمان وديفد ريف(محرران)، **جرائم الحرب: ماذا ينبغي على الجمهور معرفته**، تر: غازي مسعود، الأردن: عمّان، دار أزمنة للنشر، 2003.

ب/الدوريات

1- بوزرب رياض، منصر جمال، **تنسيق الجهود المدنية العسكرية في العمل الإنساني المجالات والتحديات**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06 العدد 01، جانفي 2021، ص ص: 1306-1325

2- جوني حسن، **المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 89، جويلية 2014، ص ص111-152.

3- خيدون محمد وكوبي الوالي، **مفهوم المجتمع المدني العالمي بين القبول والرفض**، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 58، نوفمبر 2019، ص ص 93-100.

4- مخلف منعم خميس، **" الواقعية الجديدة والعلاقات الدولية: الافتراضات والتصنيفات والأسس–رؤية تحليلية "**، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 59، ص ص، 213_236.

5- وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 1، (2015)، ص ص 99_118.

ج/الرسائل والمذكرات

1- زغيب أمينة، **استراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الاعمار لفترة ما بعد الحرب: نموذج اقليم كوسوفو**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2011.

2- حميداني سليم، **الإدراك وقرارات التدخل في الأزمات الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2009.

3- بلحرش حمزة، **استراتيجية الحصار في إدارة الأزمات: الأزمة الخليجية منذ 2017**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020.

د/المحاضرات

1– الأستاذة بلخثير نجية ،محاضرات مقياس: **المقاربات الحديثة للأمن ماستر** 1، دراسات أمنية و استراتيجية السداسي الثاني، متوفر على الرابط الإلكتروني : https://cutt.us/OZQEH

هـ/التظاهرات العلمية

1- حميداني سليم وفلكاوي مريم، **ظاهرة الفقر في تجمعات الهجرة واللجوء : المعاناة والحلول**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي : **ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يومي 06 و07 نوفمبر 2019

2- عسيران طارق، **دعم السلة المحلية في دعم الخطط الاستراتيجية لتعزيز التنمية المحلية: تجربة UN–HABITAT في جنوب لبنان**، في: عاطف عطية وماهر كيال(محرران)، **المدينة العربية بين التغيرات الاجتماعية وتحولات المجال**، أعمال المؤتمر العربي الأول، منشورات مركز الابحاث، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، طرابلس، لبنان، أيام 18- 20 ديسمبر 2008.

و/المواقع الالكترونية

1- رانا راج، **التحديات المعاصرة في العلاقة بين المدنيين والعسكريين: توافق أم عدم تكامل؟**، المجلة الدولي للصليب الأحمر، منشور بتاريخ: 2004/12/31، اطلع عليه بتاريخ 2021/06/26، متوفر على الرابط الالكتروني: https://www.icrc.org/ar/doc/assets/files/other/contmoporary-challanges-rajrana.pdf

2– موقع الجيش اللبناني، **مديرية التعاون العسكري – المدني**، منشور بتاريخ2015/01/01، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/12، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3qiLR2C

3- آلا حسام الدّين ، ***التدابير القسرية*** **الغربية: بين الذرائع الإنسانية والدوافع الحقيقية**، منشور بتاريخ: 2019/05/02، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/07، متوفر على الرابط الالكتروني: https://cutt.us/ogDr4

4– بن يحي سامية، **العمل الإنساني في ظل السياقات الحديثة والمخاطر الناشئة**، منشور بتاريخ 2020/08/20، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/19، متوفر على الرابط الالكتروني:https://bit.ly/3xAcJ0q

5– غرايبة إبراهيم، **المجتمع المدني العالمي ودور جديد**، جريدة الغد، الأردن، 2011/07/25، يمكن الوصول إلى المقال عبر الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3gNBxMR

6– شريف محمد،" **مأزق العمل الإنساني في العراق**" مقال منشور بتاريخ 2003/03/28 https://cutt.us/RkEWi، اطلع عليه بتاريخ 2021/06/01

7– إبراهيم جميل عودة، **أثر الأزمات و الكوارث الصحية على حقوق الإنسان**، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/rights/23382 اطلع عليه بتاريخ 2021/06/21

8– إبراهيم جميل عودة، **إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات**، نشر بتاريخ: 5 أفريل 2018، أطلع عليه بتاريخ 25 جوان2021، متوفر على الرابط الالكتروني: https://annabaa.org/arabic/rights/14801

9– حمّاد كمال، ***النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية***، مقال على الانترنيت اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/17، على موقع: https://cutt.us/Ht166

10– مخلوف مريم، مفهوم الأزمة الدولية The Concept Of The International Crisis – ، الموسوعة السياسية، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/fBTyg ،اطلع عليه بتاريخ 2021/06/03،

11– جمال سامية،" **الأمن الإنساني** ، الموسوعة السياسية، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/xaFos ، اطلع عليه بتاريخ، 31 /2021/05

12– خليل حامد،" **ماذا تعرف عن النزعة الإنسانية؟**"، منشور بتاريخ:2016/09/19، اطلع عليه بتاريخ: 2021/06/02، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://maktaba-amma.com/?p=676

13–يوم الأغذية العالمي، نشر بتاريخ 16 أكتوبر 2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://cutt.us/YIOR7، اطلع عليه بتاريخ 2021/06/04

14–منظمة العفو الدولية " اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون"، متوفر على الرابط الإلكتروني : https://cutt.us/X5A46، اطلع عليه بتاريخ 2021/06/01

15– موقع الأمم المتحدة:النسخة العربية، **الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة**، متوفر على الرابط الاكتروني : https://bit.ly/3y2iBjw، أطلع عليه بتاريخ 25 جوان 2021

16–موقع منظمة اليونيسيف الالكتروني: النسخة العربية، **عملنا: اكتشف كيف تناضل اليونيسف من أجل حقوق كل طفل كل يوم حول العالم**، متوفر على الرابط الالكتروني: https://uni.cf/35VQ7f8

17-برنامج الأغذية العالمي،متوفر على الرابط الإلكتروني : https://ar.wfp.org/ ،اطلع عليه بتاريخ 26 جوان 2021

18- برنامج الأغذية العالمي،**الإغاثة في حالات الطوارئ**، متوفر على الرابط الإلكتروني : https://ar.wfp.org/emergency-relief ، اطلع عليه بتاريخ 26 جوان 2021

19- منظمة الصحة العالمية: حالات الطوارئ ، متوفر على الرابط الإلكتروني : https://www.who.int/ar/emergencies/situations اطلع عليه بتاريخ 26 جوان 2021

20-أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، متوفر عل الرابط الإلكتروني: https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mbdy-nsnyw/ ، أطلع عليه بتاريخ 18 جوان 2021

21- أطباء بلا حدود، **القاموس العملي للقانون الإنساني**، متوفر عل الرابط الإلكتروني: https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mbdy-nsnyw/ ، أطلع عليه بتاريخ 18 جوان 2021

المراجع باللغةالأجنبية

Books:

1- Bulmer M.H,**The Need for Geoscience Inputs in Civil Military Planning and Response**, In : Peter L. Guth(Ed), **Military Geoscience**: **Bridging History to Current Operations**, (Switzerland :Geneva, Springer Nature,2020).

2- Bachelet Michelle and all, **The Humanitarian Response Index 2011**: **Addressing the Gender Challenge**, (Switzerland :Geneva. Spain : Madrid DARA Organisation , 2011).

3-Jonathan A. Fox and L. David Brown, **The Struggle for Accountability**: **The World Bank**, **NGOs**, **and Grassroots Movements**,(USA ; Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 1998).

4-David A. Hardcastle, **Community Practice**: **Theories and Skills for Social Workers**, Oxford University Press, 2011.

5-Nayef R. F. Al-Rodhan, **Symbiotic Realism**: **A Theory of International Relations in an Instant and an Interdependent World**, Lit Verlag, 2007.

Electronic sites :

1- Human Rights Watch,**Rigging the System** :. **Government Policies Co-Opt Aid and Reconstruction Funding in Syria** ,Posted on June 28, 2019 seen on June 22, 2021 Available at the link : https://www.hrw.org/report/2019/06/28/rigging-system/government-policies-co-opt-aid-and-reconstruction-funding-syria

2- History of OCHA ; available at link :https://www.unocha.org/about-ocha/history-ocha ;seen on june;25;2021

فهرس المحتويات

فهرس المحتويـــات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**08**
الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للنشاط الإنساني في الأزمات	**18**
المبحث الأول: حلقة المفاهيم في ثنائية الأزمات والعمل الإنساني	**18**
المطلب الأول: ماهية الأزمة: المفهوم والارتباطات	**18**
المطلب الثاني: النشاط الإنساني: المفهوم والفواعل والتجليات	**21**
المطلب الثالث: طرح الأمن الإنساني	**23**
المبحث الثاني: النشاط الإنساني كمجال للتأطير النظري	**26**
المطلب الأول: النزعة الإنسانية والطرح الأخلاقي في العلاقات الدولية	**26**
المطلب الثاني: الطرح الواقعي في إدارة الأعمال الإنسانية	**28**
المطلب الثالث: الطرح البنائي في فهم الاستجابات الإنسانية	**31**
الفصل الثاني: تنفيذ الأنشطة الإنسانية في مواجهة الأزمات لمرحلة ما بعد الحرب الباردة	**35**
المبحث الأول: العمل الإنساني في الأزمات: إختلافات الطبيعة ومتطلبات الفاعلية	**35**
المطلب الأول: العمل الإنساني بعد الحرب الباردة بدلالة طبيعة الأزمات	**35**
الفرع الأول: الأزمات ذات المحتوى النزاعي	**35**
الفرع الثاني: أزمات الغذاء والكوارث	**38**
الفرع الثالث: أزمات الهجرة واللجوء	**39**
الفرع الرابع: الأزمات الصحية	**43**

المطلب الثاني: متطلبات فاعلية العمل الإنساني في مواجهة الأزمات الإنسانية	**46**
الفرع الأول: هيكلة التأطيـــــــــــر: الحياد والإستقلالية وعدم التحيز	**46**
الدعم المالي	**48**
الفرع الثاني: هيكلة التحرك ومجالاتـــه: أعمال الإنقاذ والإغاثة	**53**
أنشطة الدعم اللوجيستيكي	**54**
بناء القدرات لمرحلة ما بعد الأزمات	**55**
المبحث الثاني: العمل الإنساني بين دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	**57**
المطلب الأول: العمل الإنساني في الأزمات كإطار لتحرك منظمة الأمم المتحدة	**58**
المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في إدارة العمل الإنساني إبان الأزمات	**64**
الفصل الثالث: تنسيق الجهود المدنية العسكرية في الإستجابة للأزمات الإنسانية	**69**
المبحث الأول: بناءات التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية	**69**
المطلب الأول: التعريف بالتنسيق المدني العسكري	**69**
المطلب الثاني: أشكال التنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية	**73**
المبحث الثاني: نحو فعالية أكبر للتنسيق المدني العسكري في مواجهة الأزمات الإنسانية	**76**
المطلب الأول: دور المجتمع المدني العالمي	**76**
المطلب الثاني: دور التكنولوجيات الحديثة في فعالية الإستجابة المدنية العسكرية في مواجهة الأزمات الإنسانية	**79**
خاتمة	**83**
قائمة المصادر والمراجع	**86**
الفهرس	**94**

الملخص

تركز دراستنا التي موضوعها التعامل الدولي مع الأزمات الإنسانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على التطرق إلى طبيعة الأزمات الإنسانية، ومتطلبات الفاعلية من حيث الدعم المالي و الإلتزام بمبادئ الحياد، وعدم التحيز والإستقلالية في العمل الإنساني ومجالات التحرك من أعمال الإنقاذ والإغاثة، والدعم اللوجستيكي، وإبراز دور الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العمل الإنساني، وكذلك التنسيق المدني العسكري في الإستجابة للأزمات الإنسانية وإشكالاته، ودور التكنولوجا الحديثة والمجتمع المدني العالمي في تعزيز ذلك التنسيق، وفعالية الإستجابة، ومختلف الطروحات النظرية للنشاط الإنساني من الطرح الأخلاقي، إلى الطرح الواقعي والطرح البنائي.

الكلمات المفتاحية: العمل الإنساني؛ الأزمات الإنسانية؛ التنسيق المدني العسكري؛ الإغاثة؛ المساعدات الإنسانية؛ الكوارث.

Abstract

Our study, which is the topic of international handling of humanitarian crises in the post-Cold War era, focuses on addressing the nature of humanitarian crises and the requirements for effectiveness in terms of financial support and adherence to the principles of neutrality, impartiality and independence. In humanitarian work and the fields of rescue, relief and logistical support. Highlighting the role of the United Nations and non-governmental organizations in humanitarian work, as well as civil-military coordination in responding to humanitarian crises and their problems, and the role of modern technology and global civil society in enhancing civil-military coordination and response effectiveness, as well as various theoretical proposals for humanitarian activity from ethical to realistic constructive proposal.

Keywords: Humanitarian Action, Humanitarian Crises; Civil-Military Coordination; Relief; Humanitarian Aid; Disasters.